

سلاح فتاك 0.22

استخدام السلاح الفتاك "روجر" ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية



تشرين أول (أكتوبر) 2023

سلاح فتاك 0.22

استخدام السلاح الفتاك "روجر" ضد
ال فلسطينيين في الضفة الغربية



تشرين أول (أكتوبر) 2023

بحث وكتابة: دان أويين

تحرير ومساعدة بالكتابة: يونتان كانونيتش

استشارة قانونية: المحامي ميخائيل سفارد

الترجمة للعربية: ديمة دراوشة

تصميم جرافيك: ستوديو يهودا دري

متطوعو "ييش دين": د. يهوديت ألكنيه، مايا بيبلي، أسنات بن شاحر، حانه براچ، المحامية د. أسنات برتور، حانه غوتليف، روني جلبواغ، تامي چروس، ديناه خط، يوزم زئيقي، راحيل حيوت، ساره طوليدانو، دنيئل كوهن، بنتسي لؤور، جودي لوتس، أرييه ميچل، ساره مارليس، إدي ساعر، داليا غميت، نيثا عنبار، ناخا پولك، أمير بايينسكي، طاليا بيكر بريو، روتي كيدار، عدناه كلدور، د. يوشيل كلمس، د. نوره زش رحمها الله، عيديت شلزينجر، أيلانامكي شپيرا، د. تسقياه شپيرا. طاقم ييش دين المهني: يوديت أفيدور، دان أويين، دانيا كوهين، ياهاف أيرز، ميسون بدوي، المحامية نطالي غورال، حانا دولين، المحامية ميخال زيف، المحامي شلومو زخاريا، ريما حواش، المحامي ميخائيل سفارد، فراس علمي، شهد فاهوم، المحامي ليئور تسور، منير قادوس، المحامية فادية قواسمي، لبي كومنش، يونتان كانونيتش، زيف شتال.

حظيت نشاطات "ييش دين" في عام 2023 بدعم كل من:

Asamblea de Cooperación Por la Paz, Catholic Agency for Overseas Development, Consulate General of France, ECHO via NRC, European Union, FCDO via NRC, Foundation for Middle East Peace, German Federal Foreign Office via NRC, Irish Aid, Misereor, Netherlands via UNDP, New Israel Fund, Rockefeller Brothers Foundation, Royal Norwegian Embassy, Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID), Sweden Human Rights Programme via NDC, Switzerland FDFA, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, United Nations Development Program.

الغلاف: قناص إسرائيلي يصوّب بندقية "روجر 10/22" على متظاهرين فلسطينيين في قلنديا، تصوير: أكتيفستيلس

"ييش دين" هي مؤسسة تعتمد غالبية مصادر تمويلها على مصادر مؤسساتية من دول أجنبية. قائمة المتبرعين لنا ترد بالتفصيل في موقع مسجل الجمعيات وفي موقعنا على الإنترنت. "ييش دين" تفخر بأنها ممولة من دول تؤمن مثلنا بأن الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا. وتسهم في تعزيز مكانة حقوق الإنسان

5 مدخل

9 الحق في الحياة: القانون الدولي

إخفاء استخدام السلاح الفتاك أثناء المظاهرات: سياسة ازدواجية مقصودة بشأن "روجر"

26

إطلاق النار تجاه "معرض رئيسي"

35

42 فرض القانون

47 تلخيص

مدخل

تسيطر إسرائيل منذ أكثر من 56 عاماً على الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الحكم العسكري.¹ هذه السيطرة، والتي أضيف لها استعمار الضفة الغربية، استمرت حتى وصلت لدرجة جريمة ضد الإنسانية وحكم الفصل العنصري (أبارتهايد). يعاني الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي من التمييز الممنهج والمستمر بالحقوق والموارد، بينما يتمتع الإسرائيليون الذين يعيشون بنفس المنطقة من فائض الحقوق.²

الاحتلال الإسرائيلي هو حكم عسكري أجنبي ولذلك، فإن فرض الحكم الإسرائيلي على الفلسطينيين يعني تفعيل القوة عليهم. تعمل قوات الأمن الإسرائيلية بشكل مباشر لقمع أي مقاومة فلسطينية للاحتلال، بما يشمل المظاهرات التي يمنحها أصلاً حكم الاحتلال.³ تستخدم قوات الشرطة والجيش العديد من أنواع الأسلحة بشكل دائم في الضفة الغربية، ويمكن تقسيم هذه الأسلحة لنوعين: أسلحة ذات قدرة فتاكة مثل بنادق "ساعر" التي يستخدمها الجنود وأسلحة غير فتاكة والتي تستخدم لتفريق المظاهرات، والتي تشمل قنابل الصوت، العيارات المعدنية المغطاة بالمطاط والغاز المسيل للدموع.

يركّز هذا التقرير على السلاح من نوع "روجر" وذخيرة 0.22 انش التي تستخدم معه.⁴ قرّر النائب العسكري الرئيسي عام 2001 ان "روجر" لا يعتبر وسيلة لتفريق المظاهرات وأنه على قوانين استخدام السلاح أن تكون صارمة وتشبه قوانين استعمال الأسلحة ذات القدرة الفتاكة.⁵ هذا يعني أن جهاز الأمن الإسرائيلي يعلم جيداً أنه سلاحاً ذات قدرة على القتل وتسبب الإصابات الحرجة وهو ليس مخصصاً لتفريق المظاهرات. مع ذلك، يستمر استخدام "روجر" بشكل قاتل لتفريق المظاهرات وكأداة لاعتقال الفلسطينيين الذين يحاولون عبور جدار الفصل العنصري، كذلك في أحداث ذات طابع مدني لا يوجد فيها خطر فوري ومباشر على حياة الجنود، عناصر الشرطة أو المواطنين الإسرائيليين.

لا ينشر الجيش تعليمات إطلاق النار ويعزّفها كسرّية. يظهر من الحالات التي يبحثها هذا التقرير أنه على الرغم من تصريحات الجيش، هنالك تساهل في حالات إطلاق الجنود والضباط للنار من سلاح "روجر" وذخيرة 0.22 أكثر من أنواع أخرى من السلاح مثل بنادق "ساعر" الشخصية للجنود وعناصر الشرطة. لم يتم ترسيخ فكرة كون هذا السلاح فتاك بين عناصر الشرطة والجيش وهم يستخدمونه على أساس أنه غير فتاك. ازدواجية جهاز الأمن بالنسبة لهذا السلاح، أنه سلاح فتاك من الناحية القانونية وغير فتاك من الناحية العملية، إلى جانب جهل الضباط

1 كتب هذا النص قبل بداية الحرب في 7.10.23. جميع المعطيات والفحوى في هذا التقرير صحيحة حتى بداية أكتوبر 2023. تغيرت طبيعة سيطرة إسرائيل على قطاع غزة منذ "فك الارتباط" عام 2005 لكنه ما زال حكم احتلال حسب القانون الدولي- حتى لو كان مختلفاً بشكل جذري من الحكم في الضفة الغربية. تسيطر إسرائيل على المعابر الحدودية وعلى حركة الناس ودخولها إلى غزة وخروجها منها، على دخول البضائع والمنتجات بما يشمل الوقود والطعام، على المساحات البحرية والجوية لقطاع غزة وعلى الحركة بها. السجل السكاني، تزويد الكهرباء عمل البنى التحتية الأساسية وعلى مجالات سيطرة ضرورية أخرى. للمزيد من المعلومات: [What does the law say about the responsibility of the Occupying](https://www.icrc.org/what-the-law-say-about-the-responsibility-of-the-occupying), ICRC, 28.3.2023.

2 ييش دين، الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية: وجهة نظر قانونية (حزيران 2020).

3 أمر بشأن حظر أعمال التحريض والدعاية العداثية (يهودا والسامرة) (رقم 101)، 1967.

4 سنستعمل في هذا التقرير الاسم العام "روجر" أو 0.22 لوصف سلاح القناصين لإطلاق الذخيرة من نوع 0.22.

5 عاموس هرئيل، "تحديد استخدام البنادق من نوع "روجر" في الأراضي المحتلة"، هآرتس، 26.12.2001. (بالعبرية).

والجنود بشأن قدرة السلاح على القتل، هي ما حوّلتها لوسيلة فتاكة تسبب بإصابة أشخاص لا يشكلون أي خطر على الحياة.

لا يمكننا معرفة عدد الضحايا التي أسفر عنها استخدام سلاح "روجر" بشكل دقيق. قطر عيارات 0.22 إنش وعيارات 5.56 مم (التي يتم إطلاقها من بنادق "ساعر" التي تستخدمها الشرطة والجيش) هو تقريباً متشابه، لذلك لا يمكن التأكد من الأمر دون إجراء فحص علمي. حسب معطيات "بتسيلم"، منذ عام 2009، قتل شرطيون وجنود إسرائيليون على الأقل 16 فلسطيني في الضفة الغربية بذخيرة 0.22 إنش.⁶ حسب معطيات وزارة الأمن الإسرائيلية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية بين الأعوام 2016-2022 12 فلسطيني ببنادق "روجر" في الضفة الغربية.⁷ لكن كما قيل سابقاً، من الممكن أن يكون العدد أكبر.⁸

يستتهر جهاز الأمن الإسرائيلي بحياة الفلسطينيين بشكل إجرامي: من الجنود والشرطيون على الأرض إلى الضباط المسؤولين عن تعليمات إطلاق النار وترسيخها وحتى جهاز فرض القانون العسكري الذي يعمل على طمس حالات قتل الفلسطينيين. يحاول هذا التقرير كشف السياسة القاتلة للاستخدام غير المبرر لسلاح "روجر" وحكاية قصص بعض الضحايا الشبان الذين خسروا حياتهم بسبب هذا السلاح والسماح باستخدامه.

6 قاعدة بيانات القتلى، موقع بتسيلم.

7 هجار شيرازف، "ارتفاع حاد بعدد الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش ببنادق "روجر". هآرتس، 7.11.2021. (بالعبرية). الحديث هنا عن معطيات الجيش فقط وليس عن معطيات الشرطة وهذا لا يشمل الأحداث جانب الشريط الحدودي في قطاع غزة ولذلك من الممكن أن العدد أكبر.

8 من الجدير بالذكر أن سياسة جهاز الأمن الإسرائيلي السلسلة في إطلاق النار جبت العديد من الضحايا الفلسطينيين بالأعوام الأخيرة، وكان عام 2023 من أكثر الأعوام قتلاً في الضفة الغربية. حسب معطيات الأمم المتحدة، من يناير وحتى سبتمبر قتلت قوات الأمن الإسرائيلية على الأقل 200 فلسطيني في الضفة الغربية (بما يشمل القدس الشرقية)، من بينهم 45 قاصر. للمزيد: OCHA, [Data on casualties](#)

مصطلحات

يشوش الجيش تعرف سلاح ال"روجر" بشكل متعمّد ويصفه أحياناً كوسيلة لتفريق المظاهرات وأحياناً كإطلاق نار أو إطلاق رصاص حي. مع ذلك، يهمننا الذكر أن "روجر" أو ذخيرة 0.22 تعتبر ذخيرة حية بكل معنى الكلمة. أي أن الحديث يجري عن سلاح فتاك وليس عن سلاح غير فتاك.

سنستخدم في هذا التقرير المصطلحات التالية:

سلاح غير فتاك: مجموعة من الأسلحة التي من المفروض أن تكون غير قاتلة ومن المفروض بأن لا تسبب القتل أو الإصابات الحرجة. يتم استخدام هذه الأسلحة كوسيلة لتفريق المظاهرات وتشمل الرصاص المطاطي، قنابل الصوت، قنابل الغاز المسيل للدموع، الرصاص الاسفنجي والسيارات التي ترش السوائل الكريهة. استعمال هذه الأسلحة يحدث عادة في المظاهرات التي لا يوجد بها تبرير قانوني لاستخدام أسلحة ذات قدرة فتاكة. مع انها أسلحة ليست معدة للقتل، فإن استخدام الأسلحة غير الفتاكة بشكل خاطئ من الممكن أن يؤدي لإصابات حرجة والموت.

سلاح فتاك/ سلاح ذات قدرة على القتل: أسلحة تم تصميمها لتسبب الضرر الذي لا يمكن الشفاء منه، أي أن تقتل أو تسبب الإصابات الخطيرة. أمثلة لأسلحة من هذا النوع والتي تشكل خطراً على حياة المصابين منها تشمل بنادق "ساعر" التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي (M4، M16، "تافور" و"جاليل") التي يطلق منها ذخيرة قطرها 5.56 مم وكذلك بنادق "روجر" أو أنواع أخرى من السلاح تم تحويلها لأسلحة يمكن استخدام ذخيرة 0.22 إنش بها.



روجر SR-22، تصوير: Zachi Evenor CC

روجر/0.22: "روجر" هو اسم عام لمجموعة من أنواع الأسلحة التي تستخدم ذخيرة 0.22. انها بندقية قناصة ذات ارتداد منخفض وذات صوت منخفض نسبياً والتي تصنعها عادة شركة "ستروم روجر وشركاءها" (Strum Ruger & Co) وهي بندقية مخصصة للرياضة والصيد. تم تحويل السلاح في إسرائيل للاستعمال العسكري ويلقّب عادة بـ"توتو" بسبب قطر ذخيرته، 0.22، باللغة الإنجليزية Two-Two أي 0.22 إنش (5.59 مم).

ذخيرة ال-0.22 أكثر صغراً وتحتوي على كمية أقل من البارود مقارنة بذخيرة الرصاص الحي الأخرى مثل رصاص ال- 5.56 مم التي تستخدم في بنادقيات "ساعر". بسبب حجم الرصاصة الصغير نسبياً ودرجة الإيذاء المنخفضة مقارنة بالرصاص الحي الآخر، يعتبر جهاز الأمن الإسرائيلي ذخيرة 0.22 أقل فتكاً. لكن، وكما سُنْظَر لاحقاً، وعلى الرغم من المواصفات الباليستية المختلفة، فإنها ذخيرة خطيرة ذات قدرة على التسبب بالقتل أو الإصابات الحرجة.

يستخدم جهاز الأمن الإسرائيلي السلاح من نوع "روجر 10/22" والذي تم تركيب منظار تلسكوبي وحامل ثلاثي (ترايبود) وفي عام 2015 بدأت الشرطة والجيش باستعمال السلاح من نوع "روجر SR-22". بالإضافة، في الماضي تم توثيق رجال الأمن الإسرائيليين أثناء إطلاقهم لذخيرة 0.22 من سلاح من نوع M4 الذي تم تحويله لإطلاق العيارات من هذا النوع. يمر مشغلي الروجر (أي القناصين) تدريباً قصيراً على استعمال السلاح وتتواجد "طواقم الروجر" اليوم في الوحدات العسكرية المختلفة المسؤولة عن تفريق المظاهرات، الاعتقالات أو اجتياح البلدات الفلسطينية.



قناص إسرائيلي يحمل بندقية M4 تم تحويلها لذخيرة 0.22. تصوير: أورين زيف، أكتيفستيلس.

الحق في الحياة: القانون الدولي

يعتبر الحق في الحياة حقاً ومبدأً أساسياً في حقوق الإنسان. هذا المبدأ مرسخ في الوثائق الأساسية للمجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان، بما يشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويستخدم أساساً لمبادئ قانونية ملزمة تمنع الدول والمجتمعات سلب حياة الإنسان بشكل عشوائي. يقع هذا المبدأ في أساس مبادئ قوانين القتال، مثل الامتناع عن قتل المدنيين بشكل عشوائي. يتواجد هذا المبدأ أيضاً في صلب مبادئ قوانين القتال مثل الامتناع المقصود عن قتل المدنيين، حماية الجرحى وأسرى الحرب ومبدأ التناسبية.⁹

عندما تقوم قوات أمن الدولة بتفعيل قوة ذات قدرة فتاكة فإنها تزعزع هذا الحق، لذلك فإن صلاحية الشرطة والجنود الإسرائيليين بإطلاق النار على الأشخاص، بما يشمل بنادق "روجر"، تُلزم بتواجد شروط واضحة وصارمة في إطار القانون. في إطار القانون الدولي فإن استخدام القوة ذات القدرة على القتل أو الإصابات الحرجة منظم في إطارين قانونيين: تعليمات القانون الإنساني الدولي (بما يلي: قوانين القتال) وقوانين حقوق الإنسان الدولية. تتغير إجراءات إطلاق النار حسب طبيعة الحدث وتسمح باستخدام القوة ذات القدرة الفتاكة في حالات مختلفة.

قوانين القتال مقابل فرض القانون

عند الحديث عن القتال أو المواجهة المسلحة بين الدول أو المنظمات المسلحة، فإن تعليمات إطلاق النار تستند على قوانين القتال الأكثر تساهلاً. من جهة أخرى، عند الحديث عن عملية فرض القانون للشرطة أو فرض القوانين في إطار علاقة بين قوات الشرطة والمدنيين، فإن تعليمات إطلاق النار تستند على قوانين حقوق الإنسان التي تضع شروط صارمة بالنسبة لإطلاق النار.

تنظم قوانين القتال العنف بين الجهات المتواجدة في صراع مسلح، ويمكن في هذا الإطار استعمال القوة الفتاكة في ظروف فضفاضة جداً طالما يكون القتال أو المواجهة بين الجيوش أو المنظمات المسلحة. أثناء المواجهة المسلحة مثلاً، لا يوجد اعتراض على استخدام القوات المتقاتلة للقوة الفتاكة الواحدة ضد الأخرى بأي لحظة. هذا الأمر غير متعلق بوجود خطر فوري على حياة القوات المقاتلة بما أنها تشكل تهديداً جماعياً على الجهة التي تقاتل ضدها.

مع ذلك، فإن واحدة من المبادئ الموجهة لقوانين القتال هو التمييز الكامل بين المدنيين والمقاتلين ولذلك تمنع قوانين القتال إيذاء المدنيين بشكل مقصود، وبشكل عام، على القوات المقاتلة الإمتناع عن تسبب الضرر وإيذاء الأهداف المدنية.¹⁰ مبدأ أساسي آخر في قوانين القتال هو مبدأ التناسبية، وتتعهد القوات المقاتلة بحسبه بالإمتناع أيضاً عن إصابة أهداف شرعية إن كان سيتسبب ذلك بالضرر للمدنيين وللأجسام المدنية بدرجة

9 UN General Assembly, "Universal Declaration of Human Rights," 217 (III) A (1948). UN General

10 البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف (1977)، مادة 48.

تتفوق عن الفائدة العسكرية التي ستصدر من إصابة الهدف.¹¹ المبدأ الثالث لقوانين القتال يجبر أخذ وسائل الحذر عند الهجوم. أي أنه أيضاً عند الهجوم على هدف شرعي، وأيضاً إن لم يكن هنالك توقع بأن ينتج عن هذا الهجوم ضرر غير تناسبي بالمدنيين أو بالأجسام المدنية، فعلى الجهة التي تهاجم اتخاذ وسائل الحذر وتقليل الأضرار الجانبية. ينتج من هذا المبدأ الواجب باختيار نوع السلاح والذخيرة التي ستقلص من احتمال تسبب الأذى للمدنيين.¹²

يستند إطار فرض القانون على أحكام حقوق الإنسان الدولية وعلى راسها الحق في الحياة وإجراء لائق.¹³ خلال عمليات فرض القانون وعمل الشرطة، فإن تنظيم استعمال السلاح الفتاك مقلص أكثر مقارنة بقوانين القتال التي تسمح باستعمال أساليب قتالية فتاكة عند تواجد شروط معينة تتعلق بالوقت والظروف. في هذا الإطار فإن إطلاق النار الذي من الممكن أن يقتل أو يسبب الإصابات الحرجة يكون الحل الأخير فقط ويتم استعماله فقط عند تواجد خطر مباشر وفوري على حياة الشخص الذي قام بإطلاق النار من قبل الشخص الذي تم إطلاق النار عليه. هذا يعني، وعلى خلاف قوانين القتال، فإن استعمال القوة ذات القدرة على القتل خلال عمليات فرض القانون، حتى إن كان الحديث عن أحداث ذات طابع عنيف، هو أمر يسمح به فقط للدفاع المباشر عن حياة الإنسان ويمنع استخدامه كعملية وقائية.

قامت الأمم المتحدة بوضع هذه القوانين بشكل تصريحي والتي أقرت معايير لاستعمال القوة على يد أجسام فرض القانون، خصوصاً خلال مظاهرات أو أعمال شغب (بما يلي: "قوانين هافانا").¹⁴ تقر هذه القوانين أن استخدام سلطات فرض القانون للسلاح ذات القدرة الفتاكة بشكل مقصود ضد المدنيين أثناء المواجهات يجب أن يحدث فقط من أجل الدفاع عن النفس أو للدفاع عن الآخرين من تهديد مباشر للإصابات الخطرة أو الموت، وهذا في حالة تم استعمال وسائل أخرى غير فتاكة، أي أسلحة غير فتاكة (مثل الأسلحة لتفريق المظاهرات) وأثبت أنها غير ناجعة أمام الخطر الفوري على الحياة. بالإضافة، تقر قوانين هافانا أن على السلطات الواجب بالتحقيق باستعمال السلاح الفتاك ضد المدنيين خلال المظاهرات.¹⁵ تبني الإتحاد الأوروبي قوانين مشابهة عام 2001 والتي تقر أنه على الشرطة الواجب باحترام حق كل شخص للحياة.¹⁶

تبنت لجنة التحقيق الرسمية لتقصي المواجهات بين قوات الأمن وبين المواطنين الإسرائيليين في أكتوبر 2000 (فيما يلي: لجنة "أور") قوانين مشابهة وأقرت أن استعمال قوات فرض القانون لأسلحة ذات قدرة فتاكة يجب أن يحدث فقط في حالات يوجد بها تهديد واضح ومباشر لحياة الإنسان وفقط إن أثبت أن استعمال الوسائل الأقل فتكاً كان غير ناجع. في حالة إطلاق النار من قبل القناصين خلال المظاهرات والمواجهات، أقرت اللجنة أنه "يجب التوضيح وبشكل قاطع أن إطلاق الرصاص الحي، بما يشمل إطلاقه من قبل القناصين، هو ليس وسيلة لتفريق الجماهير بيد الشرطة. إطلاق الرصاص الحي هو وسيلة لمعالجة الحالات الخاصة مثل الخطر الفوري على الحياة

Geneva Conventions, Additional Protocol I 177), Art. 51(5)(b) 11

البروتوكول الأول لإتفاقية جنيف (1977)، مادة 57. 12

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1944)، المادة 6. 13

Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials Adopted by the Eighth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Havana, Cuba (1990). 14

المرجع نفسه، قوانين 9 و 14. 15

Council of Europe, On the European Code of police ethics, section V 35-37, (2001). 16

أو إطلاق سراح الرهائن".¹⁷ أقرت محكمة العدل العليا أيضاً على عدم استعمال قوة ذات قدرة على القتل في حالة لم يتواجد خطر مباشر وفوري على الحياة، وأن استخدام القوة دون أن يكون خطر على الحياة يعتبر غير تناسبي، وبذلك أيضاً غير قانوني.¹⁸

بالرغم من ان القوات العسكرية الإسرائيلية تعمل في الضفة الغربية، لكن أساس نشاطات قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية هي نشاطات شرطة وفرض القانون. الاعتقالات، تفريق المظاهرات، التواجد في الحواجز العسكرية، فرض الوجود وقمع عمليات العنف العشوائية هي جزء من الأنشطة التي تقوم بها الشرطة مقابل المدنيين غير المسلحين. من هنا فان الإطار القانوني الذي ينظم استخدام القوة لدى قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية هو بالضرورة إطار فرض القانون والذي كما ذكرنا، يحدد من استعمال القوة الفتاكة مقابل إطار قوانين القتال.



قناص إسرائيلي يصوب بندقية "روجر" 10/22 المزودة بكاتم الصوت تجاه متظاهرين في بيت لحم، تصوير: ريان رودريك بايلر، أكتيفستيلس.

من المهم التمييز بين أحداث القتال التي تستطيع بها قوات الأمن استعمال القوة ذات القدرة على الفتك حسب قوانين القتال، وبين الأحداث ذات الطابع الجنائي والتي على الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليون التصرف بها حسب أحكام فرض القانون. تقرير الفحص والتحقيق داخل إسرائيل في شكاوى وادعاءات بشأن انتهاكات قوانين الحرب وفقاً للقانون الدولي (فيما يلي: لجنة "طيركل") أقر أنه "فقط إن اعتبرت النشاطات التي تم بها استعمال قوة فتاكة "كمشاركة مباشرة في العمليات المعادية" وليست فقط مضايقات وتوترات داخلية مثل مواجهات وعمليات فردية وعشوائية من العنف، تسري على الوضعية القوانين التي تنظم القتال".¹⁹

17 لجنة أور، الباب السادس- تلخيص واستنتاجات، مادة 32.

18 استئناف جنائي 88/486، أنكونينا ضد المدعي العسكري العام، قرار المحكمة، 4.9.1989.

19 لجنة طيركل، سياسات الفحص والتقصي في إسرائيل للشكاوى والادعاءات بشأن خرق قوانين الحرب حسب القانون الدولي (2013)، ص. 99.

على الرغم من أن الحديث يجري عن أحداث من الممكن أن تكون عنيفة، فإن المظاهرات، المواجهات وحتى الهجوم العنيف هي ليست جزءاً من المواجهة المسلحة الواسعة، فإنها بشكل واضح أحداث ذات طابع مدني ولذلك فإن الإطار القانوني الذي يجب الاستناد إليه هو قانون حقوق الإنسان الدولي. أي أنه عند التعامل مع أحداث من هذا النوع، يقع على قوات الأمن الإسرائيلية الواجب بالعمل حسب وسائل فرض القانون فقط.

من هنا، فإن استعمال القوة ذات القدرة على القتل على المدنيين تجبر تواجد الشروط التالية:

1. الخطر الواضح والحقيقي على حياة الجنود، عناصر الشرطة أو المدنيين.

2. استعمال السلاح ذات القدرة على القتل كوسيلة أخيرة فقط وذلك بعد الإثبات أن استعمال الوسائل الأقل فتكاً لم يكن ناجعاً.

على عكس الموقف الدولي، تميل النيابة العسكرية لتعريف الأحداث التي تحدث في الضفة الغربية بأطر قانونية مختلفة. في عام 2011، أعلن الجيش عن سياسة تجبر النيابة العسكرية على فتح ملف تحقيق جنائي فوري (بدون فحص مسبق) في كل حالة وفاة لفلسطيني نتيجة لنشاط الجنود في الضفة الغربية، ما عدا في حالات "ذات طابع قتالي حقيقي". ولكن، يظهر من تجربة "يسيش دين" بتمثيل المتضررين الفلسطينيين، أن النيابة العسكرية تفسر المصطلح "طابع قتالي حقيقي" بشكل فضفاض جداً وبذلك تمتنع عن التحقيق في العديد من حالات القتل.²⁰ أن الحديث يجري عن مصطلح غير واضح الذي لم يقيم الجيش بتعريفه والذي يعرف أحداث تم بها قتل الفلسطينيين كأنها حدثت في إطار قتالي وذلك للإمتناع عن القيام بالتحقيق الجنائي ضد الجنود وعناصر الشرطة. نتيجة لذلك، يتم إغلاق العديد من الشكاوى المتعلقة بأحداث حصلت بشكل واضح في إطار فرض القانون، مثل المظاهرات أو الإحتجاجات دون البدء بالتحقيق حتى لو أدى الحدث لوفاة المدنيين الفلسطينيين.

يحجب جهاز الأمن الإسرائيلي عمداً التمييز بين أحداث قتالية وأحداث جنائية، لكن وكما ذكر، فإن السماح بإطلاق الرصاص الحي واستعمال السلاح ذات القدرة على القتل، أيضاً في زمن الحرب وفي نطاق قوانين الحرب، يميز بين المدنيين والمقاتلين وخصوصاً بين أحداث اقتتالية وأحداث فرض القانون. أصرت لجنة طيركل على هذه النقطة وأقرت أنه "في حالات متعلقة بنشاطات فرض (قانون) تقليدية أثناء المواجهات المسلحة، يملئ القانون العام لحقوق الإنسان الناقص في القانون الدولي الإنساني".²¹ أي أنه أيضاً خلال المواجهات المسلحة بين الدول أو بين المنظمات المسلحة، تعتبر أحداث مثل المظاهرات، المواجهات وحتى العمليات العنيفة العشوائية أحداثاً جنائية ويسري عليها إطار فرض القانون.

يظهر من بحث قامت به منظمة "شوفريم شتيكاه" (نكسر الصمت) أن في الغالبية المطلقة من الحالات، لا يتم عرض الوثيقة التي تفضل تعليمات إطلاق النار على الجنود. بدلاً من ذلك، فإنهم يمرون تدريباً شفهياً يعرض غالبية الإجراءات، تعليمات إطلاق النار التي يتعرف عليها الجنود عن طريق هذا العرض هي فضفاضة وتترك

20 ملف محكمة العدل العليا 03/9594، بتسليم وآخرون ضد النائب العسكري العام وآخرون (فيما يلي: ملف محكمة العدل العليا 03/9594)، إعلان تحديث من الدولة، 4.4.2011.

21 لجنة طيركل، ص. 63.

الحكم والتقدير للجنود على الأرض. حسب "شوفريم شتيكاه"، فإن وثيقة تعليمات إطلاق النار، التي لا يراها غالبية الجنود، يستعملها الجيش بالأساس في الإجراءات القضائية للإثبات بأن إسرائيل تفي بالمعايير الدولية، ولتوفير الحماية الدولية ذات الأثر الرجعي للجنود وعناصر الشرطة.²² من فحص النتيجة العملية لتعليمات إطلاق النار، أي الظروف والأحداث التي قامت بها قوات الأمن بإطلاق النار تجاه الفلسطينيين، نستنتج أنه في الكثير من الأحيان يتم إطلاق النار بشكل يشكل الخطر على الحياة خلال أحداث لا يوجد بها تبرير قانوني لإطلاق النار.

موقف "ييش دين" والذي يصدر من التعليمات الواضحة للقانون الدولي الذي تم شرحه أعلاه، هو أن إطلاق النار ذات القدرة على القتل تجاه المدنيين، بما يشمل عن طريق بنادق "روجر"، عند انعدام الخطر الفوري والواضح على حياة الإنسان الذي أطلقت عليه النار - هو غير قانوني. على الرغم من ذلك، يستمر الجيش والشرطة بإطلاق النار تجاه المدنيين الذين لا يشكلون خطراً على الحياة بشكل فوري خلال عمليات فرض القانون، وكذلك بإطلاق النار كوسيلة وقاية والذي من المفروض أن يمنع "الإخلال بالنظام" أو أن يؤدي للاعتقال. بالإضافة، يستعمل الجنود وعناصر الشرطة الإسرائيليين بـ"روجر" كوسيلة هدفها القضاء على محاولات الفلسطينيين عبور الجدار وذلك من خلال الخرق الصارخ للقانون الدولي المتعلق بإجراءات إطلاق النار ذات القدرة على القتل.

يعلننا السماح بإطلاق النار من "روجر" بأحداث تعتبر جنائية بأن قوات الأمن الإسرائيلية تنفذ التعليمات المأخوذة من إطار قوانين القتال وليس من إطار فرض القانون. تحاول هذه السياسة إعفاء جهاز فرض القانون العسكري من التحقيق اللائق بشبهات إيذاء الفلسطينيين وإعفاء الجنود وعناصر الشرطة من المسؤولية الجنائية من أعمالهم.

22 "شوفريم شتيكاه"، إجراءات إطلاق النار، لم ينشر بعد.

إطلاق النار على المدنيين الذين يحاولون عبور الجدار الفاصل: مقتل عبد الله غيث، 15 عام.



عبد الله غيث، الصورة من العائلة وبتسيلم.

في يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان، الموافق 31.5.2019، خرج أفراد عائلة غيث من بيتهم في الخليل متجهين للقدس: والد العائلة لؤي، بناته الثلاث، ابنه عبد الله وقريبان آخران. أرادت العائلة الوصول للقدس للصلاة في المسجد الأقصى. كان لأغلب أفراد العائلة، بينهم الوالد وبناته تصاريح دخول للقدس، ولذلك قصدوا عبور حاجز مزموريا بسيارتهم. لم يكن باستطاعة اثنان من أفراد العائلة- عبد الله ابن ال-15 وشخص آخر- العبور من الحاجز لعدم توفر التصاريح لهم وذلك لأن إسرائيل تمنع بشكل جارف دخول الشباب مواطني الضفة الغربية الى القدس. لذلك، ومثل العديد من الفلسطينيين الذين يعبرون الجدار الفاصل بشكل يومي بدون تصريح دخول رسمية، قرر الإثنان عبور جدار الفصل ومقابلة باقي أفراد العائلة في الجهة الثانية.

في حوالي الساعة الثامنة صباحاً، وصلت العائلة للمنطقة بين وادي الحمص وأم طوبا، منطقة يعبر بها العديد من الفلسطينيين الجدار المكون من شريط لولبي شائك منخفض، مساحة عرضها بضعة أمتار

وبعدها شريط شائك إضافي. عندما وصل أفراد العائلة للنقطة، كان قد تواجد بها عدد من الشباب حاولوا هم أيضاً العبور للقدس. حسب إفادات أفراد العائلة، لم يكن من المعروف لهم عن تواجد جنود أو شرطيين قرب المكان ولم يكن أي أثر للخطر على الحياة في هذه الأثناء. حسب إفادة أحد أفراد العائلة "كانت الخطة أن نعبر أنا وعبد الله، بما أنه لم يكن لدينا تصريح. من الثغرة وأن يسافر باقي أفراد العائلة للحاجز ويعبرون منه وأن نلتقي في ساحة المسجد. أوقف لؤي (الأب) الجيب ونزلنا أنا ولؤي وعبد الله منه. بقيت البنات في السيارة."²³

عبر عبد الله الشريط الشائك أولاً. عند تواجده بين الشريطين، قام شرطي من حرس الحدود بإطلاق النار عليه من بندقية "روجر" دون أي تحذير مسبق وذلك أمام والده وأقرباءه الذين شاهدوا ما حدث. أصيب عبد الله بصدرة ووقع على الأرض، قامت عائلته بنقله للمستشفى بمنطقة بيت لحم وهناك أعلن عن وفاته. وصف والد عبد الله ما حدث بإفادته ل"ييش دين" قائلاً: "كان عبد الله على بعد 30 متر تقريباً من الشريط القريب إلينا، عندها رأينا شرطي حرس حدود خرج ووقف بين الشريطين (في الجهة الإسرائيلية). أطلق الشرطي رصاصتين وفجأة رأيت عبد الله يسقط على الأرض. بدأت بالصراخ. كانت هذه أصعب وأسوأ دقيقة في حياتي. رأيت أن عبد الله لا يتحرك. صرخت على شرطي حرس الحدود: "قتله! لماذا قتله؟"²⁴. وصف عر الذي حاول هو أيضاً عبور الجدار، لحظات إطلاق النار: "كنت بعيداً نصف متر عنه. عندما سمعت أن هنالك جنود، بدأت بالركض فوراً نحو البوابة كي أخرج من المكان. فجأة سمعت "تيك تيك" وفهمت أنهم قاموا بإطلاق النار. ظننت أنها كانت رصاصات للتخويف لكي يطردونا. نظرت خلفي ورأيت أن عبد الله وقع على الأرض على وجهه."²⁵

من إفادات الشرطيون التي أخذتها وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة ("ماحش") في إطار ملف التحقيق الذي فُتح بعد الحدث، يمكننا أن نتعلم عن عادة إطلاق النار من بنادق "روجر" من الكمين عند عدم وجود أي خطر يذكر على قوات الشرطة في المكان. يحدث إطلاق النار هذا في حالات كان من الممكن بها بسهولة وقف محاولات عبور الجدار بطرق غير قاتلة.

قال ضابط العمليات الذي أمر بإطلاق النار على عبد الله في التحقيق معه أنه قبل إطلاق النار "بنينا كمين على بعد تقريباً 12 أو 15 متر من الجدار، واستلقينا فيه". وصف الضابط السهولة التي أعطيت بها الموافقة على إطلاق النار القاتل باتجاه ولد عمره 15 عاماً الذي لم يشكل أي خطر. بعد اقتراب عبد الله للجدار "رأينا أنه يلعب بالجدار بهدف تخريبها. بعدها قام بالتسلق على الجدار". بحسب نفس الضابط، تمت الموافقة على إطلاق النار عندما تسلق عبد الله على الجدار، وذلك وفق تعليمات إطلاق النار من بنادق "روجر". حسب أقوال الضابط، كانت هذه اللحظة التي أعطى "الأمر بإطلاق النار من الركبة وأسفل".²⁶

23 عر، إفادة لييش دين، 8.7.2019. نقتبس هنا إفادات شاهدو عيان أو أفراد العائلة كما أعطيت للباحثين الميدانيين لييش دين. أعطيت الإفادات شفهيًا قريباً من الحدث ولذلك في بعض الأحيان تم تنقيح أجزاء ليس لها صلة بالحدث. اخترنا عدم نشر أسماء الشاهدون احتراماً لخصوصيتهم وخوفاً من قيام السلطات بإيذائهم.

24 لؤي غيث، إفادة لباحث "ييش دين"، 10.6.2019.

25 عر، إفادة لباحث "ييش دين"، 8.7.2019.

26 إفادة ضابط الكمين، 1.6.2020.

قبل إطلاق النار، تواجد الجنود في الكمين وكانوا مختبئين بأمان بهدف إطلاق النار من سلاح "روجر" على كل من يحاول عبور الجدار دون أي تحذير مسبق. قال ضابط الكمين في إفادته بأنه في الصباح ذاته تم استعمال وسائل أخرى ضد الفلسطينيين الذين حاولوا عبور الجدار الفاصل وشملت هذه الوسائل قنابل الغاز المسيلة للدموع وقنابل الصوت. ولكن يظهر من مواد التحقيق بأنه من اللحظة التي أعطي بها الأمر بإطلاق النار من "روجر" ترك ضابط الكمين والقناص المكان كي يصوبوا السلاح وعادوا إليه بعد خمسين دقيقة. هذا يعني أنه عندما وصل أفراد عائلة غيث الى المكان، لم يكن هنالك أي دليل على تواجد أفراد شرطة أو جنود في المكان، او استعمال لوسائل تفريق المظاهرات، تحذير شفهي أو إطلاق النار في الهواء التي تحدث قبل إطلاق النار القاتل باتجاه شخص.

يظهر من مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" من وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة، من تصرف الجنود في الموقع وكذلك من إفاداتهم بأنه لم يكن أي خطر عليهم بشكل عام ومن عبد الله بشكل خاص. تم إطلاق النار عليه دون أي تحذير مسبق، دون أن يكون إطلاق النار الإمكانية الأخيرة للتصرف في هذه الحالة، والأهم من ذلك هو أنه لم يشكل أي خطر على حياة أي إنسان. في أسوأ الحالات قام عبد الله بتنفيذ جنة جنائية، وكان على الشرطيون بالمكان التصرف حسب ذلك. ركزت مواد تحقيق وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة على قيام القناص بإطلاق رصاصتين خلافاً لتعليمات إطلاق النار التي تسمح بإطلاق رصاصة واحدة باتجاه الأرجل. الاستهتار بحياة الإنسان أدت بأن يقول الضباط الذين كانوا مسؤولين عن إطلاق النار بأن الأمر حدث بسبب قلة مهنية القناص.²⁷

حسب افادة ضابط قسم العمليات في الشرطة والذي وصلت ل"ييش دين"، فإن تعليمات إطلاق النار تجاه الفلسطينيين الذين يحاولون عبور الجدار هي فضفاضة بأحسن الأحوال. حسب أقوال الضابط نفسه، في مناطق معينة من الجدار الفاصل، تسمح التعليمات بإطلاق النار من "روجر" تجاه من يتم التعريف عنه كـ"متسلل ومخرب العائق (جدار الفصل العنصري)" وذلك دون تنفيذ إجراء اعتقال المشتبه. هذا يعني بأن تعليمات إطلاق النار تسمح بإطلاق النار ذات قدرة على القتل في منطقة الجدار تجاه مدنيين لا يشكلون أي خطر، ودون تحذير مسبق قبل إطلاق النار.

حسب أقوال ضابط قسم العمليات في الشرطة فلا توجد أي إجراءات تحذيرية أو أدوات تصعيدية في حالات كهذه: "هذه مناطق كانت بها مشاكل في الماضي ووصل القرار بالتعريف عليها كأماكن يمكن إطلاق النار بها... هذا تعريف عن جنة. بشأن معالجة حدث تسبب الضرر بالجدار ومحاولة اختراقها- فإن مشتبه به يصل للجدار بعد أن مر جزءاً كبيراً من العائق والذي يشمل عبور قناة وبعد ذلك جدار شائك وهنالك أيضاً هنالك شارة تشير على الخطر الذي يواجه من يمر من هذه المنطقة، أي ان هذا التحذير يلغي عملياً مسألة تنفيذ إجراء اعتقال مشتبه به. هذا يعني أنه يمكن إطلاق النار على كل من مر كل هذا ووصل الجدار".²⁸

27 المصدر نفسه.

28 إفادة ضابط قسم العمليات في غلاف القدس، 25.3.2020.



شارة على الجدار الفاصل بالقرب من حزماء. شارة التحذير تسمح بإطلاق النار الفتاك.

يقطع عشرات آلاف الفلسطينيين الجدار الفاصل يومياً دون تصاريح. غالباً ما تتجاهل السلطات الإسرائيلية هذه الظاهرة الشائعة لأنها تخدم مصالحها. يقوم غالبية الأشخاص الذين يعبرون الجدار الفاصل بالتفتيش عن العمل وذلك بسبب نسبة البطالة العالية في الضفة الغربية، وهذا يتلائم أيضاً مع مصالح السوق الإسرائيلي لأنه يوفر أيدي عاملة رخيصة وغير "قانونية".²⁹ يقوم الفلسطينيون بعبور الجدار الفاصل أيضاً لأسباب دينية وعلى رأسها للصلاة في المسجد الأقصى وزيارة القدس المغلقة أمام شباب الضفة الغربية منذ أكثر من 30 عام. استعمال سلاح "روجر" ضد الفلسطينيين الذين يحاولون عبور الجدار الفاصل لأسباب دينية أو للعمل يدل على استهتار دولة إسرائيل الإجرامي

29 فادي أمون. "حياة" المقيم غير القانوني: البؤر السرية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل". هآرتس، 10.7.2022. (بالعبرية).

بحياة الفلسطينيين. على الرغم من العلم بأنه سلاح فتاك وخطر، يختار جهاز الأمن الإسرائيلي بتصويب بنادق "روجر" تجاه الفلسطينيين الذين لا يشكلون خطراً على أحد وبذلك تقوم بمخالفة القانون الدولي.

حاول عبد الله عبور الجدار الفاصل للصلاة مع عائلته في القدس، ودفع ثمن ذلك بحياته بسبب تعليمات إطلاق النار الفضاضة وتصرف الشرطة. إطلاق النار تجاه عبد الله هو غير قانوني وليس له أي تبرير حسب كل المعايير. عبور الجدار الفاصل وحتى تخريبه هي ليست مخالفة عقابها الموت. كان إطلاق النار على عبد الله غير ضروري بالمرّة، أثبت الجنود والشرطة في حالات أخرى أنهم يعرفون التصرف لتوقيف عبور الجدار دون الاعتماد على وسائل فتاكة.³⁰ إن إطلاق القناصين للنار أثناء تواجدهم في كمين على من يحاولون عبور الجدار، وعند انعدام الخطر الفوري والواضح على الحياة، هو غير قانوني. في هذه الحالة، أطلقت عناصر الشرطة النار بشكل إجرامي على ولد عمره 15 عاماً والذي لم يشكل أي خطر دون تحذير مسبق ودون استعمال وسائل غير فتاكة.

رافقت "ييش دين" عائلة عبد الله وقدمت باسم العائلة شكوى في وحدة التحقيق مع الشرطة والتي أعلنت ل"ييش دين" عن فتح ملف تحقيق في بعد تسعة أشهر من وفاة عبد الله. في أكتوبر 2020 قررت وحدة التحقيق مع الشرطة إغلاق الملف دون محاكمة أي شخص بسبب "انعدام التلاؤم مع الإجراءات الجنائية".³¹

30 "اعتقل مقاتلو حرس الحدود مشتبه به حاول عبور الجدار من الضفة الغربية لمنطقة القدس وبحوزته سكين"، واينت، 28.8.2023. (بالعبرية).

31 وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة ل"ييش دين"، 16.10.2020.

التعليمات في جهة والتنفيذ في جهة أخرى: مسح استخدام قوات الأمن الإسرائيلية لـ "روجر"

1987	بدأ الجيش باستخدام "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات
2000	الانتفاضة الثانية- تسمح تعليمات إطلاق النار بإطلاق النار تجاه متظاهرين فلسطينيين
2001	قَرَّرَ النائب العسكري الرئيسي أن "روجر" هو ليس وسيلة لإطلاق النار
2008	يعود الجيش ويستخدم "روجر" في المظاهرات في الضفة الغربية
2015	سمح المجلس الأمني الوطني باستعمال "روجر" في القدس الشرقية أيضاً
2021	ارتفاع كبير بعدد القتلى والجرحى نتيجة لإطلاق النار من سلاح "روجر" في المظاهرات

أدخل الجيش بندقية "روجر" للاستعمال كوسيلة لتفريق المظاهرات في الأيام الأولى للانتفاضة الأولى عام 1987.³² ميز الانتفاضة الشعبية هذه المظاهرات الكبيرة والإضرابات العامة، وسمح جهاز الأمن الإسرائيلي باستعمال وسائل قتالية فتاكة وخطيرة لتفريق المظاهرات. مثلاً، أعطيت موافقة لاستعمال رصاصات البلاستيك والتي توقف من وقتها الجيش عن استعمالها بسبب خطورتها. في العام نفسه تم السماح للضباط بإطلاق النار تجاه أرجل المتظاهرين الفلسطينيين ببنادق "روجر" والتي كان هدفها المعلن رسمياً "التقليل من حدة الضرر الذي يسببه إطلاق النار"، أي أنهم رأوا "روجر" كوسيلة أقل فتكاً من بندقية الخدمة العسكرية العادية.³³ في إطار استئناف ضد رفض دعوة للتعويضات لشخص أصيب عام 1988 من إطلاق النار للجيش من بندقية "روجر"، يظهر أنه لم يتم شمل السلاح في تعليمات إطلاق النار كسلاح فتاك، وأن الضباط الذين مروا بتدريب لاستعمال "روجر" مروا تدريباً خاطئاً بالنسبة للسلاح. هكذا، تعامل الجنود والضباط مع "روجر" كسلاح آخر لتفريق المظاهرات. حسب محكمة العدل العليا "أدى عدم الوعي هذا لاستعمال سلاح فتاك في ظروف لم تكن مخصصة لذلك".³⁴

لا توجد إفادات على استعمال "روجر" في السنوات بعد الانتفاضة الأولى، ومع عدم وجود دلائل أخرى يمكننا الاستنتاج أن استعمال السلاح توقف خلال التسعينات. مع بداية الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في أكتوبر 2000، أعاد الجيش سلاح "روجر" للاستعمال وسمح للجنود مجدداً بإطلاق النار على الفلسطينيين الذين يرمون الحجارة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. خلال العام الأول من الانتفاضة الثانية، استعمل القناصة الإسرائيليون الـ "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات في الأراضي المحتلة.

32 أورن كوهين، "جديد في جيش الدفاع: بندقية قناصين لتفريق المظاهرات في الضفة"، حداثوت، 12.10.1987. (بالعبرية).

33 "بندقية "تونو" لتقليل الأذى"، حداثوت، 15.12.1987. (بالعبرية).

34 التماس مدني، 97/1354، عكاشة ضد دولة إسرائيل، قرار المحكمة، 6.12.2004.

في يونيو 2001، توقف استعمال بنادق "روجر" في الضفة الغربية لتفريق المظاهرات.³⁵ حسب قرار القيادة الوسطى المسيطرة على الضفة الغربية، تم استعمال السلاح كوسيلة لتفريق المظاهرات دون حاجة لذلك ودون تواجد خطر حقيقي على الجنود. أقرت القيادة الوسطى أيضاً أنه لم يكن أي تبرير لقتل الفلسطينيين الذين تم إطلاق النار عليهم من سلاح "روجر".³⁶

في نوفمبر 2001 نشرت صحيفة "كل هعير" أن تقريراً داخلياً للجيش تم تمريره للضباط في المراتب العليا في قسم إدارة العمليات والقوات البرية أقر أن الجنود يستخدمون بنادق "روجر" بشكل غير قانوني، وبحسب القانون، يمنع استعمال سلاح فتاك تجاه المتظاهرين. حسب الوثيقة التي كتبها رئيس قسم الأمن في قسم إدارة العمليات في ذلك الوقت أوريت فينمان "في الفترة الأخيرة هناك استعمال ل"روجر 0.22" لتفريق المظاهرات. حسب تعليمات إطلاق النار، يسمح فقط باستعمال وسائل غير فتاكة". أقرت فينمان أنه "يمكن استعمال بنادق "روجر" فقط في الحالات التي يسمح بها باستعمال الأسلحة الفتاكة".³⁷

في نهاية عام 2001 استمر استعمال بنادق "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات في قطاع غزة، بسبب رفض القيادة الجنوبية المسؤولة عن قطاع غزة بالتوقف عن استعماله. دورون ألموغ، قائد القيادة الجنوبية ذلك الحين، أراد أن يستمر تعريف "روجر" كسلاح غير فتاك وذلك بعكس قرار قسم الأمن في الجيش وقرار قيادة المركز. قتلت قوات الأمن الإسرائيلية عدداً أكبر من الفلسطينيين، ومن بينهم الأولاد، ببنادق "روجر" في قطاع غزة. حيث كان استعماله شائعاً أكثر هناك.³⁸

قام الجيش بإجراء تجربة باليستية على بنادق "روجر" بالتعاون مع النيابة العامة والتي أوصلت النائب العسكري الرئيسي مناحيم فينكلشطاين بالقرار أنه يجب التعامل مع بنادق "روجر" كسلاح فتاك بكل معنى الكلمة. بعد هذا الاستنتاج، في نهاية عام 2001، توقف استعمال السلاح كوسيلة لتفريق المظاهرات في الأراضي المحتلة. حسب مقال في جريدة "هآرتس" فإن تعريف "روجر" قد تغير من "سلاح غير فتاك" ل"سلاح أقل فتكاً". في ديسمبر 2001، قال ضابط صاحب رتبة عالية "كان الخطأ بتحويل "روجر" لسلاح لتفريق المظاهرات، وذلك خلافاً لهدفه الأولي كسلاح بكل ما تعنيه الكلمة".³⁹

على الرغم من قرار النائب العسكري العام بمنع استعمال السلاح كوسيلة لتفريق المظاهرات، عادت قوات الأمن الإسرائيلية عام 2008 باستخدام إطلاق النار من بنادق "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات في الضفة الغربية. نشرت منظمة "بتسيلم" تقريراً مفصلاً بالأمر ووجدت أن "القوات التي أطلقت النار من بنادق "توتو" (روجر) قامت بذلك بظروف لا يمكن رؤيتها ظرفاً تسمح بإطلاق النار الفتاكة وعملياً تعاملوا مع هذا السلاح كوسيلة أخرى لتفريق المظاهرات".⁴⁰

35 أوري بلاو، "الجيش يستعمل بندقية قناصين لتفريق المظاهرات بشكل غير قانوني"، كل هعير، 23.11.2001. (بالعبرية).

36 عاموس هركيل، "تحديد استعمال بندقية "روجر" في الضفة الغربية"، هآرتس، 26.12.2001. (بالعبرية).

37 أوري بلاو، "الجيش يستخدم بنادق القناصة بشكل غير قانوني لتفريق المظاهرات"، كل هعير، 23.11.2001. (بالعبرية).

38 المصدر ذاته.

39 عاموس هركيل، "سيتم تحديد استعمال بنادق "روجر" في الأراضي المحتلة"، هآرتس، 26.12.2001. (بالعبرية).

40 بتسيلم، وسائل تفريق المظاهرات في الضفة الغربية (يناير 2012).

بَلَّغَ متظاهرون فلسطينيون واسرائيليون عن ارتفاع حاد في عدد حالات إطلاق النار من قبل قناصون إسرائيليون على المتظاهرين ببنادق "روجر" خلال مظاهرات في جيوس، بلعين، نعلين ودرس الواقعة في الضفة الغربية. رداً على سؤال صحيفة "هآرتس" ناقض الناطق بلسان الجيش موقف النيابة وادعى بأن "الحديث يجري عن وسيلة لتفريق المظاهرات واحدة من حسناتها هي التقليل من الإصابة غير المقصودة بالمتظاهرين".⁴¹ هكذا عاد القناصون الإسرائيليون يطلقون من بنادق "روجر" على الرغم من موقف النائب العسكري الواضح بالأمر.

في إفادة لـ "شوفريم شتيكا" وصف جندي سابقاً دخل صفوف الجيش عام 2006 تعليمات إطلاق النار المفضضة المتعلقة بـ "روجر" قائلاً: "رصاصة صغيرة تخترق الأرجل بسهولة ولا تخرج من نفس المكان، تبقى... هنالك موافقة على استعمالها بسهولة. أسهل من الرصاص الحي، تقريباً نفس سهولة المطاط... هذه الرصاصة الجديدة... رصاصة أعمال الشغب".⁴²



قناص حرس الحدود يصوب بندقية "روجر 10/22" تجاه متظاهرين فلسطينيين في مظاهرة في ترمسعيا، تصوير: أورن زيف، أكتيفيستيلس.

يمكننا أن نعرف مدى استعمال عيارات 0.22 لقمع المظاهرات من تقرير داخلي للجيش عنوانه التكاليف العامة لقمع المظاهرات في الضفة الغربية. حسب التقرير الذي نُشر في إطار محكمة ناشط فلسطيني ضد الجدار، بين أوغسطس 2008 حتى ديسمبر 2009 كان تكلفة عيارات 0.22 التي استعمالها الجيش فقط في بلعين ونعلين 1.3 مليون شيكل.⁴³

41 نير حسون ويواف شطيرن، "ناشطون يساريون: الجيش يطلق علينا رصاص توتو"، هآرتس، 11.1.2009. (العبرية).

42 نسافر كي نتلقى الحجارة ولإطلاق قنابل الصوت، المطاطي والغاز، شوفريم شتيكا. (بالعبرية)

43 حاييم لفينسون، "الجيش يفرق المظاهرات بذخيرة حظر النائب العسكري استعمالها"، هآرتس، 19.9.2010. (بالعبرية).

توجهت منظمة "بتسيلم" عام 2009 للنائب العسكري العام أفيحاي مندلبليت مطالبة منه أن يمنع استخدام بنادق "روجر" كوسيلة لقمع المظاهرات.⁴⁴ كان رد النائب العسكري الرئيسي أن الجيش لا يعرّف "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات أو أعمال الشغب وأن "القوانين لاستعمال هذه الوسيلة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هي صارمة ومقابلة لإطلاق النار بالرصاص الحي".⁴⁵

تتناقض أقوال النائب العسكري الرئيسي وكذلك الأوامر الرسمية بشأن "روجر" بشكل تام مع استعماله كوسيلة لتفريق المظاهرات. بالإضافة، يصدر من مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" في حالات تسبب الأذى لفلسطينيون من "روجر"، أنه على عكس الموقف الرسمي للجيش أن الإجراءات متشابهة، يتعامل الجيش مع إطلاق النار من بنادق "روجر" أكثر تساهلاً من بنادق "ساعر". حسب أقوال ضابط سرية تم التحقيق معه في سياق قتل أركان مزهر عام 2018، إطلاق النار من بنادق "ساعر" (رصاص 5.56) يتطلب موافقة ضابط اللواء، بينما يتطلب إطلاق النار من أقوال بنادق "روجر" (رصاص 0.22) يتطلب موافقة ضابط سرية (رتبة منخفضة أكثر).⁴⁶

قتلت قوات الأمن الإسرائيلية عام 2009 على الأقل متظاهرين برصاص 0.22 وهم عز الدين الجمل (14 عام) وعادل سرور (36 عام) من نعلين وقاموا بجرح الآخرين. بعد مقتل عادل سرور في نعلين، كان رد ناطق باسم الجيش متناقضاً للتعليمات الرسمية بشأن "روجر". حسب أقوال الناطق هذا، "روجر" هو "وسيلة لتفريق المظاهرات الذي يطلق عبارات تشبه الرصاص الحي لكنها أقل قوة".⁴⁷

قلّ استعمال بنادق "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات بعد عام 2009 لكنه لم يتوقف تماماً. في يناير 2012، أصيب فلسطيني من "روجر" خلال مظاهرة في النبي صالح. حسب "بتسيلم" فإن إطلاق النار تم خلافاً لتعليمات إطلاق النار.⁴⁸ أفاد موقع "واينت" عام 2013 أن الجيش تزود بسلح "روجر" وعبارات 0.22 لتفريق المظاهرات "والإخلال بالنظام".⁴⁹ بعدها ببضعة شهور، تمت الإفادة أن الجيش قام مجدداً بتوسيع استعمال إطلاق النار من قبل القناصين ببنادق "روجر" في مظاهرات في الضفة الغربية.⁵⁰ حسب بعض التقارير، فإن استعمال الوسائل الأكثر فتاكة رداً على رمي الحجارة قد حصل بعد انتقادات للجيش من قبل جمهور المستوطنين. أفادت قناة 7 أن ضابطاً برتبة عالية في الجيش قال لرئيس مجلس مستوطنة "بيت أيل" أن "سنحبط رمي الحجارة ليس عن طريق الغاز المسيل للدموع لكن بطرق مؤلمة أكثر".⁵¹ في محادثة مع مستوطني "نافيه تسوف" المجاورة لدير نظام والنبي صالح، قال ضابط فرقة يهودا والسامرة وقتها، تامير يدعي، أن الجنود يطلقون الرصاص الحي و"روجر" تجاه المتظاهرين الفلسطينيين: "لا أريد أن أقول أننا غيرنا تعليمات إطلاق النار، لكنه صغبناه مع الناس في المنطقة هنا. في الأماكن التي كنا نطلق بها في الماضي الغاز والمطاطي أصبحنا نطلق ال"روجر" وأحياناً الرصاص الحي".⁵²

44 بتسيلم للنائب العسكري الرئيسي، استخدام بنادق "روجر" في المظاهرات، 26.2.2009. (بالعبرية). بتسيلم للنائب العسكري الرئيسي، إطلاق رصاص حي على متظاهرين في الضفة الغربية أدى لقتل متظاهر في نعلين، 8.6.2009. (بالعبرية).

45 النائب العسكري الرئيسي لبنتسيلم، توجههم الإضافي بشأن إطلاق النار تجاه متظاهرين، 2.7.2009. (بالعبرية). إعلان الرائد أن، 1.8.2018.

46 إفرات فايس وعلي واكد، الجيش: القتل في نعلين هو ناشط في حماس هاجم جنود، واينت، 5.6.2009. (بالعبرية).

47 بتسيلم للنائب العسكري الرئيسي، إطلاق عبارات "توتو" أثناء مظاهرة في النبي صالح، 5.1.2012. (بالعبرية).

48 يواف زيتون، مقاتلون يفرقون الجنود: شاهدوا الجيش يستعد للتصعيد، واينت، 27.2.2013. (بالعبرية).

49 يوحاي عوفر، عاد الجيش لإطلاق النار من قبل القناصين في يهودا والسامرة، واينت، 19.5.2013. (بالعبرية).

50 عوزي باروخ، الجيش يتعهد: سنقضي على "إرهاب الحجارة" في بيت أيل، قناة 7، 16.5.2013. (بالعبرية).

51 يوحاي عوفر، مواطني "نافيه تسوف" ضد الجيش: يوجد هنا "غرب متوحش"، انرجي، 13.12.2014. (بالعبرية).

تم الإعلان عام 2015 أن الجيش والشرطة تلقوا طراز حديث من البندقية، روجر SR-22.⁵³ تم تبديل الجسم الخشبي للبندقية بجسم معدني مع منظار تلسكوبي تشبه بنادق "ساعر" الأخرى التي يستعملها الجيش.⁵⁴ ازداد عدد الإصابات نتيجة لاستخدام بنادق "روجر" في العام نفسه وقتل القناصون الإسرائيليون على الأقل أربعة فلسطينيون بنادق "روجر" في نفس العام، بينهم عبد الرحمن عبد الله، 12 عاماً، الذي أصيب في صدره في مخيم عايدة. بالإضافة، أصيب العديد من الفلسطينيين نتيجة لاستخدام بنادق "روجر" في الضفة الغربية.⁵⁵

في شهر سبتمبر من العام نفسه، وافق المستشار القضائي ولجنة الوزراء لشؤون الأمن (الكابينت) على استعمال "روجر" في القدس الشرقية أيضاً.⁵⁶ يوسف يكويتيل، نائب في الشرطة سابقاً والذي كان مسؤولاً عن إدخال السلاح لاستخدام الشرطة قبل 40 عاماً، انتقد قرار الشرطة لاستخدام هذا السلاح لتفريق المظاهرات انتقاداً لاذعاً. في مقابلة أجراها مع موقع "واينت"، حذر المرة تلو الأخرى من أن "هذا السلاح ليس لتفريق المظاهرات، هذا ليس سلاحاً غير فتاك، هذا سلاح فتاك... ليس "غير قاتل"، من يقول عنه ذلك لا يعلم، هذا سلاح فتاك وقاتل".⁵⁷

عام 2017، أطلق قناص إسرائيلي النار من بندقية "روجر" على سبأ عبيد في المظاهرة الأسبوعية في النبي صالح. حسب تحقيق "بتسيلم" تم إطلاق النار على الشاب ابن ال-22 عام وقتله دون أن يشكل أي خطر على قوات الأمن الإسرائيلية.⁵⁸

في نهاية عام 2019، نشر الصحفي روعي شارون خبراً أن الجيش يستخدم بندقيات "روجر" كي يفرق المظاهرات الكبيرة التي حدثت بالقرب من الشريط العازل المحيط بقطاع غزة (مسيرات العودة).⁵⁹ على ما يبدو، بهدف تقليل عدد القتلى في هذه المظاهرات.⁶⁰ نشر الجيش عام 2020 أن عيارات 0.22 غير ملائمة لمسيرات العودة في قطاع غزة وذلك، بين أسباب أخرى. لأن وزن رصاصة 0.22 الخفيف من الممكن أن يؤدي لعدم الدقة بالإصابة وخروج الرصاصة عن مسارها.⁶¹

53 Steve Johnson, "Israel Adopts Ruger SR-22 in 'Less Lethal' Sniper Role", TFB, 21.10.2015

54 نموذج السلاح في موقع المنتج.

55 شاي ليفي، "روجر" سلاح غير فتاك لكن فتاك جداً، مأكو، 7.10.2015. (بالعبرية). أمير بوجبوط، "ضابط برتبة عالية: تم قتل الفلسطيني ابن ال-12 عاماً في منطقة بيت لحم بالخطأ"، والا، 6.10.2015. (بالعبرية). من بتسيلم للنائب العسكري الرئيسي، سياسة استخدام الرصاص الحي كوسيلة لتفريق المظاهرات، 25.6.2015. (بالعبرية).

56 إعلان الناطق، لجنة الوزراء لشؤون الأمن القومي وافقت على عدة قرارات في إطار الصراع ضد رامي الحجارة في القدس، مكتب رئيس الحكومة، 24.9.2015. (بالعبرية). روعي شارون، "العنف في القدس: المستشار القضائي يسمح باستخدام بنادق قناصين ضد أعمال الشغب"، حداثوت 13، 17.9.2015. (بالعبرية).

57 ألكسندرا لوكاش، "الروجر يقتل: خبير يحذر من السلاح لتفريق المظاهرات"، واينت، 21.9.2015. (بالعبرية).

58 بتسيلم، قناص قتل بنيرانه شاباً (22 عاماً) لم يشكل خطراً، وذلك خلال المظاهرة الأسبوعية في النبي صالح، 13.6.2017.

59 روعي شارون، "انخفاض حاد بعدد القتلى في قطاع غزة بعد استخدام بندقية قناصين أخرى"، كان حداثوت، 1.12.2019. (بالعبرية).

60 لقراءة المزيد عن مسيرات العودة: ييش دين، يطلقون النار ويتسترون: إخفاقات في فحص الشكاوى بخصوص قتل وجرح فلسطينيين في إطار "مسيرات العودة" في قطاع غزة، والاستعانة بالية فحص الحقائق كأداة لمنع التحقيقات وتقديم الجنود للمحاكمة (سبتمبر 2020).

61 IDF Editorial Team, IDF Use of Potentially Lethal Force, 13.2.2022

في العام نفسه، نشرت صحيفة "هآرتس" أن قناصون بدأوا بإطلاق النار من كمائن على عمال فلسطينيين يحاولون عبور الجدار الفاصل وفي عدد من الحالات أدى إطلاق النار هذا للإصابات الصعبة والموت.⁶² في ديسمبر 2020 قتل قناص إسرائيلي ببندقية روجر الولد علي أبو عليا خلال مظاهرة بالقرب من قرية المغير.⁶³

سجل عام 2021 ارتفاعاً حاداً بعدد القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية، أيضاً بسبب استخدام "روجر". بلغ نشاط عن الاستخدام المتزايد لبنادق "روجر" خلال المظاهرات الأسبوعية في بيتا ضد إقامة البؤرة الاستيطانية "إفيتار" على أراضي القرية، مما أدى لقتل وإصابة العديد من المتظاهرين. بين القتلى الولد محمود حمائل ابن الـ 15 عاماً الذي أطلق قناص إسرائيلي النار عليه من بندقية "روجر".⁶⁴ حسب معطيات وزارة الأمن، بين الأعوام 2016-2021 قُتل أربعة فلسطينيون نتيجة لاستخدام بنادق "روجر"، بينما في عام 2021، في الضفة الغربية وحدها، قتل عناصر الجيش والشرطة على الأقل ثمانية فلسطينيون بنادق "روجر".⁶⁵

الارتفاع الحاد بعدد القتلى نتيجة استخدام بنادق "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات هو دليل على الفرق الشاسع بين تعليمات الجيش الرسمية بشأن بنادق "روجر" وبين استخدامها بشكل فعلي. على الرغم من الاستخدام الواسع الذي أدى لعدد كبير من القتلى والمصابين، وعلى الرغم من استعمالها كوسيلة لتفريق المظاهرات، قام الناطق باسم الجيش بنفي هذا الأمر. رداً على سؤال صحيفة "هآرتس" ادعى الناطق باسم الجيش "أن التعليمات بشأن بنادق "روجر" لم تتغير بالأعوام الأخيرة وأنها نفس التعليمات التي تسري على استخدام الرصاص الحي".⁶⁶ في يوليو 2021، تم التبليغ عن تحديد استخدام بنادق "روجر" في المظاهرات بهدف الامتناع عن قتل الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومع ذلك، وثقت "بتسيلم" على الأقل حالتين قتل لفلسطينيين نتيجة إطلاق النار من بنادق "روجر".⁶⁷

خلال شهر مايو 2021، سمح المفوض العام للشرطة لشريطي حرس الحدود باستخدام بنادق "روجر" داخل الخط الأخضر. حسب التقارير، تم استخدام "روجر" في كفر كنا، اللد، أم الفحم ووادي عارة.⁶⁸ تحولت هذه لسياسة رسمية بعد إصلاحات المفوض العام للشرطة.⁶⁹ في ديسمبر 2022 كشف وزير الأمن الداخلي عومر بار ليف في نقاش في الكنيست أن شرطة إسرائيل تستخدم بنادق "روجر" في ساحات الأقصى: "علينا عدم استعمال الوسائل التي

62 هجار شيراف، "إصابة حوالي 20 فلسطيني من قبل الجيش الإسرائيلي أثناء محاولتهم عبور الجدار الفاصل خلال شهرين"، هآرتس، 23.12.2019. (بالعبرية).

63 أنظروا ص. 44.

64 أمير بوحيوط، "مواجهات قريبة للبؤرة الاستيطانية "إفيتار": قتل فلسطيني عمره 15 عاماً من رصاص قوات الجيش"، والا، 11.6.2021. (بالعبرية).
65 هجار شيراف، "ارتفاع حاد في عدد القتلى الفلسطينيين من بندقية الجيش "روجر"، هآرتس، 7.11.2021. (بالعبرية). من المهم الذكر أن هذه معطيات الجيش فقط ولا تشمل معطيات الشرطة وهذا المعطى أيضاً لا يشمل أحداث إطلاق النار التي حصلت قرب الشريط الحدودي مع قطاع غزة ولذلك من الممكن أن عدد المصابين كان أكبر. كما ذكرنا سابقاً، قطر عيار 0.22 انش وعيار 5.56 مم (التي يتم إطلاقها من بنادق "ساعر") هو تقريباً متشابه لذلك يصعب التحديد أحياناً من أي نوع سلاح تم إطلاق النار الذي أدى للإصابة.

66 هجار شيراف، "الجيش يزيد من استخدام الرصاص الحي الذي عرّف كـ"غير قاتل" وقتل على الأقل أربعة فلسطينيون منذ شهر مايو، هآرتس، 30.6.2021. (بالعبرية).

67 أمير بوحيوط، "محاولة لمنع التصعيد في يهودا والسامرة: سيحدد الجيش استخدام وسائل تفريق المظاهرات" والا، 13.7.2021. (بالعبرية). قاعدة هجار القتلى، موقع بتسيلم.

68 هجار شيراف، "الجيش يزيد من استخدام الرصاص الحي الذي عرّف كـ"غير قاتل" وقتل على الأقل أربعة فلسطينيين منذ مايو"، هآرتس، 30.6.2021. (بالعبرية).

69 موشيه شطاينتس، "إصلاحات الشرطة: استخدام العصي، على عاتق الشرطي"، كان، 21.6.2021. (بالعبرية).

من الممكن أن تؤدي لقتل مواطنين إسرائيليين ومواطني القدس ولذلك علينا فقط استخدام وسائل لتفريق المظاهرات، بين أقواس: روجر".⁷⁰

من الجدير بالذكر اننا لا نعلم عن حالات تم بها إطلاق النار من بنادق "روجر" في مظاهرات لم ينظمها فلسطينيون في مناطق إسرائيل أو في الأراضي المحتلة. احتمالات استخدام قوات الجيش بنادق "روجر" في حالات يتظاهر بها يهود ويرمون الحجارة هي تقريباً صفر. تعلمنا التجربة أن أعمال الشغب لليهود، حتى إن كانت موجّهة ضد عناصر الجيش والشرطة، تحظى بتعامل آخر من قبل قوات الأمن الإسرائيلية. لا تستخدم قوات الأمن الإسرائيلية نفس الوسائل التي يستخدمونها في مظاهرات فلسطينية، ومن الأكيد أنهم لا يستخدمون وسائل فتاكة مثل بنادق "روجر".⁷¹ قام مستوطنون في الفترة الأخيرة بتنفيذ هجومات منظمة ضد الفلسطينيين والتي شملت حرق عدد كبير من البيوت، وشكلت بالتأكيد الخطر على حياة سكان البيوت التي حُرقت. لم يفعل الجنود أي شيء في هذه الحالات لوقف القائمون على أعمال الشغب، وبالتأكيد لم يطلقوا عليهم النار من بنادق "روجر". في حواره مثلاً، قام الجنود بمساعدة المستوطنين.⁷²

إجراءات الجيش الرسمية هي التي قُزّرت أن بنادق "روجر" وعايرات 0.22 هي أسلحة ذات قدرة فتاكة وأن استخدامها لا يمكن أن يعتبر وسيلة لتفريق المظاهرات. على الرغم من وعي جهاز الأمن الإسرائيلي لقدرة السلاح الفتاكة، وعلى الرغم من أن إطلاق النار من سلاح ذات قدرة فتاكة على المدنيين عند عدم وجود خطر مباشر وفوري على الحياة هو مخالف للّقانون الدولي، يستمر إطلاق النار من بنادق "روجر" في أحداث لا يوجد بها خطر على الحياة. ان السماح باستخدام بنادق "روجر" في البلدات الفلسطينية أيضاً داخل حدود الخط الأخضر وكذلك عدد القتلى الكبير نتيجة لإطلاق النار من بنادق "روجر" يدل على أنه بدل أن تتوقف دولة إسرائيل عن استخدامه بشكل فوري، اختارت زيادة استخدامه خلال السنوات، طالما يتم تصويبه على الفلسطينيين فقط.

70 يارون أفراهام، "الوزير بار ليف يكشف معلومات حساسة في بث حي في الكنيست. المفتش العام يطالب محي ذلك"، N12. 14.12.2022. (بالعبرية).

71 انظروا مثلاً: أليشع بن كيمون، "مهاجمة مقاتلون جانب "يتسهار" بالحجارة والعجلات المحترقة. رئيس الأركان العامة: تصرف إجرامي"، واينت، 31.12.2021. (بالعبرية). يوآف زيتون، مستوطنون يهاجمون جنود جانب نابلس". واينت، 20.10.2022. (بالعبرية). في أغسطس 2023 حصلت حالة نادرة أطلق بها الجنود الرصاص تجاه مستوطنين لكن تم توثيق هذا الحدث كخطأ في التعزف. يوآف زيتون، "حدث نادر في بنيامين: أطلق الجيش النار على يهودي رمى الحجارة على سيارات فلسطينية"، واينت، 20.8.2023. (بالعبرية).

72 Gianluca Mezzofiore, Celine Alkhaldi, Abeer Salman and Nima Elbagir, "Israel's military called the settler attack on this Palestinian town a 'pogrom.' Videos show soldiers did little to stop it", CNN, 15.6.2023.

إخفاء استخدام السلاح الفتاك أثناء المظاهرات: سياسة ازدواجية مقصودة بشأن "روجر"

هنالك فرق شاسع بين التصريحات الرسمية للجيش وبين استخدام بنادق "روجر" وعيارات 0.22 في الضفة الغربية. منذ قرار النائب العسكري الرئيسي عام 2001، قيل تكراراً من قبل الناطق باسم الجيش أن "روجر" هو ليس سلاح لتفريق المظاهرات. كذلك تم الادعاء أن التعليمات بشأن استخدام السلاح لم تتغير وأن "تعليمات إطلاق النار من "روجر" مقابلة لتعليمات إطلاق الرصاص الحي".⁷³ على الرغم من التصريحات الرسمية هذه، يستمر الجنود وعناصر الشرطة الإسرائيليون بإطلاق النار من بنادق "روجر" تجاه الفلسطينيين. من هذه الناحية، تلعب دولة إسرائيل لعبة مزدوجة تجاه "روجر" بما أنه من جهة واحدة هنالك الإجراءات الرسمية للجيش والتي يعرضها في الداخل والخارج، ومن جهة أخرى هنالك الإستخدام الفعلي لبنادق "روجر".

في فبراير 2021 قُتل الجندي الإسرائيلي يونتان جرانون في قاعدة عسكرية في غور الأردن بعد أن أطلق رقيقه في الوحدة النار عليه بالخطأ من بندقية "روجر" عن بعد 60 متر. يمكننا أن نتعلم من هذه الحادثة أن الجيش قد فشل بتدريس إجراءات استعمال بنادق "روجر" وعيارات 0.22. يستخف الضباط في الرتب العالية والجنود بهذا السلاح ولا يرونه سلاحاً خطيراً وذات قدرة فتاكة.

في إفادة نشرت في تحقيق "زمان إميت" وصف ضابط القسم الرؤية العامة لبنادق "روجر" والظروف التي أدت لإطلاق النار على الجندي: "روجر" هو سلاح ذات قطر صغير ولا يصدر صوتاً عالياً وتم التعريف عنه كسلاح غير فتاك، يظن الناس أنه لعبة وليس شيئاً خطيراً بالفعل". وصف قناصون ماضياً الذين أجرى البرنامج مقابلات معهم التدريبات التي تلقوها بأنها مناقضة لتعليمات الجيش الرسمية: "ما قالوه لنا في الدورة هو أن هذا سلاح لتفريق المظاهرات وهذا يعني أنه لا يسبب ضرراً كبيراً". وصف قناصاً آخر ظروف مشابهة قائلاً: "قالوا لنا بأنه سلاح خفيف جداً، غير فتاك، "بندقية قش" كنا نسميها. كان الجنود يرونها لعبة".⁷⁴

النائب يوسي بايتشر والذي مان سابقاً المسؤول عن قسم السلامة في إدارة العمليات والقوات البرية، حاول تفسير الجهل القائم بين الجنود بشأن السلاح قائلاً: "أحياناً هنالك فروقات بين المسجل في التعليمات وكيف يراها الجيش، وبين ما يجري بالفعل وكيف يصل هذا للجنود". من التحقيق ينتج أن عدم الوعي تجاه طبيعة السلاح الفتاك متفشى أيضاً بين الضباط. بعد لحظات من إطلاق النار على الجندي، لم يصدق ضابط الكتبية أن الحديث

73 الناطق باسم الجيش لمنظمة "هتسلahah": [طلب لتلقي المعلومات بشأن السلاح الخفيف واستخدام بنادق من نوع "روجر"](#)، 23.3.2021. (بالعبرية). انظروا أيضاً: حاييم لفينسون، "الجيش يفرق مظاهرات بعيارات منع النائب العسكري الرئيسي استخدامها"، هارتس، 19.9.2010. (بالعبرية).

74 زمان إيميت، الموسم الخامس، "وراء المنظار، بندقية "روجر" - حلقة 17"، 11، 22.12.2021. (بالعبرية).

عن سلاح ذات قدرة فتاكة وظن ان عبارات 0.22 تشبه العبارات المعدنية المغطاة بالمطاط قائلاً: "قل لي، هل يستطيع عيار "روجر" عمل هذا؟ هذا كأنه ربع مطاطي".⁷⁵

من إفادات قناصين سابقين الذين أجريت معهم مقابلات لبرنامج "زمان أميت" يظهر أن الحديث أيضاً يجري عن سلاح غير موثوق بما فيه الكفاية ولا يمكن الضمان أنه لن يؤدي لنتائج فتاكة، حتى عندما تسمح الإجراءات بإطلاق النار على الأرجل فقط. شرح واحد من القناصون الإشكالية في التعليمات المتعلقة بسلاح "روجر": "حسب رأيي فان "روجر" هو سلاح غير موثوق به وغير دقيق بالمرّة. له منظار تلسكوبي ولذلك هو سلاح قناصين. واحدة من الأمور التي كانت تحدث هي أن المنظار كان يخرج عن مكانه كل الوقت والادعاء كان المنظار غير ملائم للمسار الذي يتواجد به. هذا يعني أنني لا أعلم أين سأصيب. أطلق النار ولا أصيب أين قصدت أن أصيب. ممكن أن أصوب على ركبة شخص وأصيب شخص آخر ببطنه". وصف جندي آخر السلاح بهذه الكلمات: "يقولون لك أن تصيبي الركبة. انت تعرفين أن ركبة انسان على بعد 100 متر هي كالنقطة الصغيرة ومن الصعب جداً إصابتها. فعلاً كانت هنالك أخطاء للأعلى والأسفل، هذا يعني أنني بالحالة الجيدة يمكن ألا أصيب وبأسوأ الحالات سأقتل".⁷⁶ إعلان الناطق بلسان الجيش بالنسبة لاستخدام بنادق "روجر" أثناء مسيرات العودة قريباً من الشريط الحدودي في قطاع غزة تقوّي الادعاء بشأن ميثاقية "روجر". حسب إعلان الناطق بلسان الجيش فان احتمال خروج العيار عن مساره هو عالي بسبب وزن عبارات 0.22 الخفيف.⁷⁷

من مواد التحقيق التي وصلت ل"ييش دين" بعد مقتل عبد الله غيث ابن ال-15 عاماً بيد شرطي حرس الحدود عام 2019،⁷⁸ يظهر الاستخفاف بسلاح "روجر" أيضاً في صفوف الشرطة، من الضباط وحتى الشرطيون على الأرض. خلال التحقيق في ملف قتل الولد ببندقية "روجر"، ظن ضابط قسم العمليات في منطقة غلاف القدس (الجدار الفاصل في منطقة القدس) ان الحديث يدور عن سلاح غير خطر بالمرّة. حسب أقواله "مجاله قصير وهدفه التسبب بضرر قليل وموضعي، أي انه ليس عيار "يعمل أعماله" بالجسم بل أنه يدخل ويخرج من نفس المكان لذلك فان الضرر هو موضعي".⁷⁹ ادعى الضابط المسؤول عن الكمين الذي أدى لمقتل عبد الله خلال التحقيق معه ان "السلاح هو سلاح غير فتاك. هدفه الجرح فقط من الركبة والأسفل".⁸⁰ هذه أقوال جاءت في ملفات تحقيق لمقتل أنسان من سلاح "روجر".⁸¹

يظهر أن ازدواجية جهاز الأمن تجاه "روجر"، التعليمات من جهة وطريقة استخدامه من جهة أخرى، تسمح بالاحتماء من النقد الجمهوري بصدد استخدام سلاح فتاك خلال أحداث فرض القانون. في عدد من الحالات التي قُتل بها فلسطينيون من بنادق "روجر"، ادعى الناطق باسم الجيش في وسائل الإعلام أنه لم يكن بالمرّة إطلاقاً لرمصاص حي أو فتاك، وهكذا تناقض تعليمات الجيش نفسها. مثلاً، في عام 2015 وبعد إطلاق النار على زياد عواد (27 عام) وقتله بيد جنود خلال جنازة في بيت أمر، قال الناطق باسم الجيش لصحيفة "هآرتس" انه "لم يكن إطلاقاً رصاص

75 المصدر نفسه.

76 المصدر نفسه.

77 IDF Editorial Team, [IDF Use of Potentially Lethal Force](#), 13.2.2022.

78 أنظروا ص 14.

79 إفادة ضابط قسم العمليات، 25.3.2020.

80 إعلان الضابط، 1.6.2020.

81 أنظروا ملاحظة رقم 57.

حي" ⁸² في العام نفسه، وبعد أن قام جنود بقتل عبد الرحمن عبد الله البالغ من العمر 12 عاماً في مخيم عابدة، قالت جهة في الجيش لوسائل الإعلام أن الجنود استخدموا "وسائل لتفريق المظاهرات مثل إطلاق النار من بندقية "روجر" تجاه محرّض رئيسي" ⁸³ بعد أن أطلق قناص إسرائيلي النار على سبأ عبيد ابن ال-22 عاماً في النبي صالح وقتله، قال الناطق باسم الجيش لموقع "سيحاه مكوميت" أنه "تم استخدام وسائل لتفريق المظاهرات فقط" ⁸⁴ اقتبست صحيفة "هآرتس" التي غطت إطلاق النار على عبد الله غيث مصدر في حرس الحدود الذي ادعى أن "من التحقيق في الأمر يصدر أنه تم إطلاق النار من سلاح لتفريق المظاهرات" ⁸⁵ بعد مقتل علي أبو عليا، أنكر الناطق بلسان الجيش أن الجنود قاموا بإطلاق النار تجاه المتظاهرين وقال للصحفيين "لم يكن إطلاق رصاص حي" ⁸⁶.

الفروقات بين التعليمات الرسمية والاستخدام الفعلي لسلاح "روجر" تسمح للجيش بإنكار واقع استخدام سلاح فتاك في حالات واضحة لفرض القانون. هكذا تقوم إسرائيل بخداع المجتمع المحلي والدولي وتخبيئ فعلاً حقيقة أن الجيش والشرطة يستخدمون سلاح فتاك بوجه المدنيين وفي أحداث لا يوجد بها أي خطر على الجنود والشرطيون. في نهاية المطاف، من يدفع ثمن هذه الازدواجية تجاه "روجر" هم الفلسطينيون الذين يدفعون بحياتهم.

لم تحدث هذه الفروقات بالصدفة، فإن الجيش هو المسؤول عن تدريب جنوده وهو أيضاً المسؤول عن الرسائل المتناقضة لوسائل الإعلام التي تحافظ على درجة من عدم الوضوح بشأن هذا السلاح وتخفي الحقيقة بأن الحديث يجري عن سلاح ذات قدرة فتاكة، تعطي هذه السياسة المقصودة لقوات الأمن الإسرائيلية يدأ حرة أكثر بما يتعلق الأمر لإطلاق النار من بندقية "روجر" عند انعدام الخطر الحقيقي على الحياة. وصفت جنديّة أعطت إفادة ل"شوفريم شتيكا" كيف يعمل جهاز التكتّم بشأن "روجر": "هذا أيضاً الأمر الجميل ب"روجر"، على الأقل لحد معين. عندما يقول الفلسطينيون أنه حدث إطلاق نار، نقول "كلا، كان فقط وسائل لتفريق المظاهرات. ال"روجر" يعتبر وسيلة لتفريق المظاهرات" ⁸⁷.

في العصر الحالي والذي تعتبر به السيطرة على سرديّة الحدث مهمة منذ اللحظات الأولى، فإن ازدواجية جهاز الأمن الإسرائيلي تجاه بندقية "روجر" يسمح للجيش بالسيطرة على القصة التي يتم بنائها حول مقتل الفلسطينيين وتكتيم وطمس الحقيقة بأنه قد تم استخدام السلاح بشكل مخالف للقانون تجاه مدنيين لم يشكّلوا خطراً على أحد.

82 أنظروا: جاكى خوري، تقرير فلسطيني: قتل وستة جرحى في مواجهات جانب الخليل. الجيش: لم يكن إطلاق رصاص حي، هآرتس، 10.4.2015. (بالعبرية).

83 شفّتي بندت، "توفي فلسطيني عمره 12 عاماً من رصاص الجيش في أعمال شغب في بيت لحم"، والا، 5.10.2015. (بالعبرية).

84 يهلي ماروم، "النبي صالح: قتل متظاهر بالرصاص الحي أثناء مظاهرة لدعم الأسرى في القرية"، سيحاه مكوميت، 12.5.2017. (بالعبرية).

85 جاكى خوري ويوتام برجر، يهوشع (جوش) براينر، "وزارة الصحة الفلسطينية: مقتل شاب عمره 16 عاماً من رصاص حرس الحدود أثناء محاولته عبور الجدار الفاصل"، هآرتس، 31.5.2019. (بالعبرية).

86 أليئور هليفي، "جيش الدفاع عن الشاب الفلسطيني الذي قتل في الضفة: لم يكن إطلاق رصاص حي تجاه المتظاهرين"، واينت، 4.12.2020. (بالعبرية).

87 أربعة جرحى من إطلاق النار ب"روجر"، شوفريم شتيكا، (بالعبرية).

الحالات الكثيرة التي أدى بها إطلاق الرصاص من "روجر" للموت هي ليست خطأ بل قرار واعي للقيادة العسكرية التي تسمح بإطلاق القناصين للنار من بنادق "روجر" خلال الاجتياحات العسكرية، والمظاهرات على طول الشريط الحدودي. كما يظهر من الأمثلة في هذا التقرير، يدعم جهاز فرض القانون العسكري من جهته السياسة الفاجرة هذه ويعطي الدعم للجنود والضباط المسؤولين بقتل الفلسطينيين ببنادق "روجر".

إطلاق القناصين للنار الذي يؤدي لإصابة أشخاص "لا علاقة لهم": مقتل أركان مزهر، 15 عام وساجد مزهر، 17 عام.

قُتل أولاد العم أركان وساجد مزهر في ظروف متشابهة بفارق ثمانية أشهر فقط، وذلك خلال اجتياحات قوات الأمن الإسرائيلية لمخيم الدهيشة في منطقة بيت لحم. يؤدي دخول قوات عسكرية كبيرة للمخيم تقريباً دائماً لمواجهات عنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية ومواطني المخيم الذين يخرجون للشوارع لمواجهة من يروونه كقوة جنود احتلال. على الغالب، هنالك رمي عشوائي للحجارة على الجنود خلال الاجتياحات، وهذا ما حدث في هذين الحدين.

علينا القول من البداية أن نشاطات قوات الأمن هذه هي ليست جزء من مواجهات مسلحة، بل نشاطات شرطة لقوة محتلة أمام مجتمع مدني تحت الاحتلال. بشكل مباشر، فإن تعليمات إطلاق النار يجب أن تكون قاسية حسب إطار فرض القانون. مع ذلك، يظهر من الحالتين هنا أن أفراد قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار بسهولة وأدت لنتائج تراجيديّة.



أركان مزهر، الصورة من العائلة.

دخلت قوات عسكرية كبيرة لمخيم الدهيشة في ساعات الفجر في 23.7.2018. شملت القوة جنود، مستعربين وعناصر شرطة وكذلك طاقم من قناصي "روجر". أدى تواجد الجنود في مخيم اللاجئين الى تطور المواجهات مع سكان المخيم. تقريباً الساعة 4:40، كان أركان ابن ال-15 عاماً في طريقه للصلاة ووجد نفسه في المواجهات. دخل عيار "روجر" الى صدره وخرج من ظهره. فقد أركان الوعي وتم نقله للمستشفى وهناك أعلنت وفاته.

حسب أقوال أحد الضباط الذين تواجدوا في المكان "شملت أعمال الشغب 60-70 شخص رموا الحجارة والصخور. كان هنالك أيضاً عبوتان، ليس مولوتوف". حسب أقوال ضابط آخر، لم يتم رمي أي عبوات متفجرة على الجنود، بل فقط حجارة.⁸⁸ حسب أقوال مواطن كان شاهداً على ما حدث، لم يستخدم الجنود الغاز المسيل للدموع ولم يطلقوا النار في الهواء بل أطلقوا عيارات معدنية مغطاة بالمطاط مرة واحدة فقط "وبعد دقيقة أطلق الرصاص الحي الذي أصاب أركان".⁸⁹ وصف واحد من أصدقاء أركان لحظاته الأخيرة قائلاً: "رمى الأولاد الحجارة على الجيبات وعلى الجنود الذين مشوا أمامهم. على ما يبدو كان هنالك أيضاً جنود- قناصين. فجأة توقف الجيب الأخير. فتح الباب وأطلق جندي منه عيار وتوتو واحد من بندقية روجرز (روجر)... ذهبت لأركان الذي كان ملقى على الرصيف... سمعته يخر ورأيت أن رصاصة دخلت قريباً من قلبه. عرفت أنه وضعه غير جيد. طلبت من أركان أن يقول الشهادة ووضعت يدي على مكان دخول وخروج الرصاصة".⁹⁰ في فيديو تم نشره في مواقع التواصل الاجتماعي توثيقاً للحظات إطلاق النار، يمكن رؤية أركان يسير على الشارع الرئيسي ويطلق قناص إسرائيليين النار عليه دون أن يشكل خطر على حياة أحد".⁹¹

قامت الشرطة العسكرية المحققة بفتح ملف تحقيق بعد مقتل أركان. يظهر من مواد التحقيق أنه خلال الاجتياح، قامت قوات الجيش بإطلاق نار القناصين من بنادق "روجر" بشكل واسع. ظهر من التحقيق أنه حسب تحليل الأوقات، يظهر أنه تم إطلاق النار على أركان من طاقم قناصين تواجد في المكان.⁹²

يظهر من مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" بشأن إطلاق النار على أركان مظهر أن الوحدات العسكرية الخاصة المسؤولة عن الاجتياحات المتكررة للمخيم غير مزودة بوسائل تفريق المظاهرات ما عدا قنابل الصوت وبنادق "روجر". هذا يعني أن رصاص القناصة هو الطريقة الثانية للتعامل مع مظاهرات المواطنين ضد القوة العسكرية.

يظهر أيضاً بأن الضباط المسؤولين عن إعطاء الموافقة لإطلاق النار من "روجر" غير واعون أبداً لدرجة خطورته. مثلاً، وصف أحد الضباط السلاح باستهتار قائلاً: "عيار "روجر" يجرح اللحم فقط، انه لا يخرج حتى من مكان آخر، انه يبقى في الجسم أو لا يخترقه أبداً".⁹³ كشف أحد القناصين الذي استخدم بندقية

88 إفادة الرائد أن، 1.8.2018.

89 إفادة الشاهد م.س. في الوحدة للتحقيق مع أفراد الشرطة، 2.9.2018.

90 ح.س، 24 عام، إفادة لباحث "ييش دين"، 5.8.2018.

91 لمشاهدة فيديو إطلاق النار على أركان: <https://s3.eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/lethal+weapon/video.mp4>

92 على الرغم من هذه الأقوال، من الجدير بالذكر انه دون فحص باليستي لا يمكن أن نعرف بالضبط أن أركان أصيب من "روجر".

93 إفادة الرائد أن، 1.8.2018.

"روجر" أثناء الحدث عن جهله بالنسبة للسلاح قائلاً: "غير منطقي أن يكون لعيارات "روجر" نقطة دخول ونقطة خروج. ليس من المفروض ان يقتل، بل أن يجرح".⁹⁴

قال ضابط الفرقة في إفادته أنه هو الذي أعطى الموافقة على إطلاق النار من "روجر" تجاه "مخلّين رئيسيين بالنظام" والذين تتراوح أعمارهم بين 20-24 من بعد 50-60 متر وأنه تعرّف على إصابات في الركب. حسب أقوال ضابط الفرقة، حدث إطلاق النار أثناء تواجد الجنود على الأرض على ركبهم وغير ممكن أن يطلق واحد من جنوده النار دون موافقته. قال أحد القناصين أيضاً أنه كان إطلاق نار تجاه من وصفوهم "مخلّين رئيسيين": "أنا رأيت في عيني إثنيين. حملوا الحجارة، تم توجيه البنادق للركبة وأسفل. رأينا إصابات، لا أذكر بأي أرجل... رأيتهم يقفزون على قدم واحدة بعد إطلاق النار".⁹⁵ ينتج من أقوال القناص أنه لم يكن خطر مباشر على حياتهم عندما تم إطلاق النار على متظاهرين حملوا الحجارة أمام قوة عسكرية كبيرة، مسلحة، وبعيدة.

لم يصل التحقيق في الملف إلى الجندي الذي أطلق النار على أركان وقتله. في تحقيقاتهم، قال الجنود الذين أطلقوا النار انهم قاموا بذلك حسب أوامر الجيش وأنه تم التعرف على جميع الإصابات من الركب وأسفل. من الواضح أن هذه الإفادات لا تتوافق مع أن أحدهم قام بإطلاق النار على أركان. كشف فقط جندي واحد بإفادته انه من الممكن أن أحد الجنود أطلق النار على أركان وقتله لكنه أنكر الأمر لاحقاً: "كانت هنالك الكثير من القوات، جنود كانوا مع يد سهلة على الزناد... كان هنالك واحد أطلق النار ولم يبلغ لأنه خاف من النتائج".⁹⁶

يعلّمنا هذا الحدث عن عدم رغبة الجيش بالتحقيق مع نفسه بشكل لائق. ينتج من التحقيق أن الضباط في الموقع لم يقوموا بفحص مخازن البنادق كي يعرفون كم عيار أطلق كل جندي، وهذا كان سيعلمنا من الجنود الذين قاموا بإطلاق النار ولم يبلغوا عن ذلك. يظهر أيضاً أن الجنود الذين راقبوا الحدث قاموا بتوثيق إطلاق النار على أركان، لكن ضابط فرقة المراقبة قال للتحقيق، الذين قاموا بالتحقيق في 7.7.2019، بعد سنة تقريباً من الحدث، أنه "ليس لديه أي توثيق بصري للحدث بسبب مرور الوقت".⁹⁷ إنكار الجنود الجارف ودعم ضباط الفريق لهم ساعد بالتكتم عن مقتل أركان.

في فبراير 2020 علمت "ييش دين" أن النيابة العسكرية قررت إغلاق ملف التحقيق دون اتخاذ الخطوات القانونية ضد أي جهة عسكرية.

94 إفادة العريف الأول ش.ج.، 16.9.2018.

95 إفادة العريف الأول س.ج.، 16.9.2018.

96 إفادة العريف الأول ش.ج.، 16.9.2018.

97 من تلخيص ملف الشرطة العسكرية المحققة، الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية 94/2018، 28.6.2020.



ساجد مزهر، الصورة من العائلة.

بعد حوالي ثمانية شهور من مقتل أركان، في 27.3.2019 صباحاً، دخلت قوة عسكرية كبيرة لمخيم الدهيشة لتنفيذ الاعتقالات. أيضاً هذه المرة تفشى خبر اجتياح الجيش بين مواطني المخيم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وخرج الكثيرون للشوارع للاعتراض على اجتياح القوات العسكرية الإسرائيلية. خرج ساجد مزهر والذي كان مسعف متطوع في جمعية محلية، من بيته حوالي الساعة السادسة صباحاً لمعالجة الجرحى نتيجة للحدث. انضم ساجد لطاقم مسعفين مع خمسة مسعفين آخرين، لبس جميعهم سترات برتقالية وبناطلين كحلية مع رمز الجمعية، عندما تقدموا باتجاه جريج لتقديم العلاج، أطلق قناص إسرائيلي الرصاص على ساجد وأصابه ببطنه.

وصف صديقه الحدث قائلاً: "تقدمنا حوالي عشرة أمتار باتجاه الجريج، لم نسمع صوت إطلاق نار لكن ساجد الذي مشى أولاً سقط على الأرض. سألته ماذا حدث وقال أنه لا يعلم، ربما أصيب في قدمه. فحصته ولم أرى إصابة في رجليه... كان يبدو أن وضعه غير جيد. وضعناه في سيارة خاصة لمواطن الدهيشة وسافرنا لبيت لحم. في الطريق التقينا بسيارة إسعاف التي نقلت ساجد لمستشفى الحسين

في بيت لحم".⁹⁸ بعد أن ظهر في المستشفى أن ساجد أصيب من إطلاق نار، تم نقله لمستشفى آخر وهناك حاولوا إنقاذ حياته دون نجاح. توفي ساجد متأثراً بجراحه بعد ساعتين.

بعد بضعة ساعات من إعلان وفاة ساجد من رصاص قوات الأمن الإسرائيلية، نشر الناطق باسم الجيش بالعربية فيديو تم تصويره من "درون" يوثق مسعف يتواجد على سقف بيت يتعرى من ثياب المسعف ويرمي الحجارة على قوات الأمن الإسرائيلية التي اجتاحت المخيم.⁹⁹ خلال التحقيق، عاد عناصر الجيش والشرطة على هذا الادعاء قائلين أن المسعف الذي تم إطلاق النار عليه هو المسعف الذي تعرى من ثياب الإسعاف. لكن، تتناقض هذه الإدعاءات مع إطلاق النار على ساجد أثناء تواجده بالشارع وليس على السطح، بعيداً بعداً كبيراً عن الشخص الذي صُوّر على السطح، وقال شاهدون في المنطقة أن ساجد كان يلبس لباس المسعف.¹⁰⁰

يظهر من مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" أنه في اليوم نفسه، أطلق قناصون حوالي 20 عياراً نارياً في المخيم من بنادق روجر في مواقع مختلفة. يظهر من التحقيق أنه تم إطلاق النار تجاه فلسطينيين الذين تم اعتبارهم "محرضين رئيسيين". كما في حالة إطلاق النار على أركان مزهر، قام جميع القناصين في هذه الحالة أيضاً بالإفادة أنهم قاموا بإطلاق النار الدقيق تجاه الجزء السفلي من الجسد حسب تعليمات إطلاق النار وأنهم تعرفوا على الإصابات.

يبدو أن إفادات الشرطيين تستعمل للتكتم على أن أحدهم قام بإطلاق النار على ساجد وقتله. دعم ضابط الوحدة القناصين في التحقيق معه وقال في إفادته أن الاحتمال بأن من أطلق النار أصاب أحد ولم يعلم بذلك هي ضئيلة جداً لأن الحديث يدور عن مقاتلين مهنيين. لقد أضاف: "لم يلبس أحد من المخلّين بالنظام سترة برتقالية، أيضاً حسب إفادات المقاتلين وضابط القوة في الموقع، لم يلبس سترة برتقالية أو أي علامة أخرى تظهر أنه مسعف أو من طاقم طبي وأكد ليس تجاه شخص عالج الجرحى".¹⁰¹

أغلقت النيابة العسكرية الملف في 20.8.2020. في رسالة الإعلان عن إغلاق الملف التي أرسلتها ل"ييش دين"، أدعي أن الظروف لا تبرر الاستمرار بالتحقيق الجنائي. يظهر من مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" أنه لم تحدث أي عمليات تحقيق خاصة ما عدا التحقيق مع ضابط القوة الذي كان في الموقع وجمع التقارير من الحدث.

بالإضافة للتحقيقات الفاشلة والطمس من قبل الشرطيين، الجنود والضباط، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف للضرر غير المبرر هي السياسة التي تسمح بإطلاق النار الفتاكة، بما يشمل "روجر"، بشكل واسع، في حالات يجب بها الإمتناع عن إطلاق النار الفتاكة. من المهم الذكر مجدداً أن في إطار فرض القانون، فإن المواجهات والعمليات العنيفة العشوائية لا تسمح بإطلاق النار الفتاكة عند عدم وجود خطر فوري ومباشر على الحياة. لم يشكل أولاد العم أركان وساجد أي خطر على حياة أي أحد من أفراد قوات الأمن

98 إفادة عأ لباحث "ييش دين"، 7.4.2019.

99 افخاي ادري، الحقيقة بأم عينكم، X، 27.3.2019.

100 عميرا هاس، "إطلاق النار وقتل المسعف الذي حاول إسعاف جريح في مخيم اللاجئين"، هآرتس، 5.4.2019. (بالعبرية).

101 إفادة ضابط الوحدة، 27.8.2019.

الاسرائيلية الذين اجتاحتوا المخيم، ومع ذلك خسروا حياتهم بسبب سياسة اليد السهلة على الزناد لقوات الأمن الإسرائيلية.



أعضاء الجمعية التي تطوع بها ساجد مزهر في جنازته، تصوير: أن باك، أكتيفستيلس

إطلاق النار تجاه "محرّض رئيسي"

"محرّض رئيسي ومخل رئيسي بالنظام" - أشخاص هُدر دمها

مذهب المحرض الرئيسي الذي يعتمد عليه الجيش منذ أكثر من عشرة أعوام يسمح بإطلاق الرصاص الحي، بما يشمل من بندقية "روجر"، على من تم التعريف عنهم كمحرّضين رئيسيين" أو "مخّلي النظام الرئيسيين" خلال المظاهرة. السماح بإطلاق النار تجاه "محرّض رئيسي" يعطى حتى لو لم يشكل الإنسان خطر مباشر، فوري وواضح. يبقى تعريف الجيش لمن يعتبر مخرب أو محرّض رئيسي ومن يقرر هذا غير واضحاً لأن تعليمات إطلاق النار هي سرية.¹⁰² حسب إجابات الجيش بشأن مسيرات العودة جوار الشريط الحدودي مع غزة، فإن المحرض أو المخل الرئيسي هو شخص يؤثر على تصرفات باقي المتظاهرين ويحمّس ويشجع الجماهير للتصرف بعنف.¹⁰³

يمكننا التعلم عن الطبيعة الغير موضوعية للتعريف من إفادة جندي سابق لـ "شوفريم شتيكاها": "الحديث هو عن أشخاص يغطون وجههم عادة كي لا يتمكن التعرف عليهم، وهم بارزون. أي بالأساس من يرمون الحجارة. هم الذين يتقدّمون... انه مصطلح اشكالي لأنك انت الذي يعرّف من هو المحرض الرئيسي".¹⁰⁴ في مقابلة أجرتها صحيفة "هآرتس" مع جندي آخر، فإن الحديث هو أحياناً عن شخص يقف وظهره للجنود ويحمّس المتظاهرين: "ليس من الصعب أن ترى من ينظم ومن يحمّس. تتعرف عليه لأنه يكون مع ظهره لك ووجهه للمتظاهرين. في الكثير من الحالات فانه يحمل أيضاً ميغافون".¹⁰⁵

التعريف على "المحرّض الرئيسي يتعلق بوجهة نظر وأحاسيس الجنود الذين يراقبون المتظاهرين عن بعد وهم بالفعل يختارون من يمكن هدر دمها. وفّر التعريف عن العديد من المتظاهرين كمحرّضين أساسيين التفسير الرئيسي للموافقة على إطلاق نار القناصين عليهم، والذي أدى الى النتائج المربكة لمسيرات العودة بالقرب من الشريط الحدودي في قطاع غزة. قتل قناصون إسرائيليون في هذه الأحداث أكثر من 200 فلسطيني، منهم على الأقل 47 قاصر، وسببوا الإصابات لمئات الآخرين.¹⁰⁶

إجراءات الجيش التي تسمح بإطلاق النار على "محرّض رئيسي" تقوم فعلاً بجلب أدوات مسموحة في إطار القتال إلى داخل إطار فرض القانون. في التماس قدمته "ييش دين" وجمعية حقوق المواطن ضد تعليمات إطلاق النار في مسيرات العودة، ادعى الجيش انه "كان يجب استخدام القوة لإزالة الخطر قبل أن يتحقق، حتى لو لم يكن الخطر فورياً بعد".¹⁰⁷ يظهر من هذا ان الجيش يرى بإصابة "المحرّضين الرئيسيين" كخطوة وقائية، مثل الهجوم

102 ملف محكمة العدل العليا 3008/18، ييش دين وآخرون ضد رئيس الأركان العامة وآخرون، رد الدولة، 29.4.2018.

103 2019 Feb 2019، [Gaza Border Events: Questions & Answers](#) (Israeli Military).

104 أنت تعزّف من هو المحرض الرئيسي، شوفريم شتيكاها، (بالعبرية)

105 هيلو جازر، "يرسلوننا لإطلاق الرصاص الحي على 8211 متظاهر، الآن اسمعونا. امان على المظاهرات على حدود غزة، القناصون يتحدثون"، هآرتس، 4.3.2020، (بالعبرية).

106 ييش دين، [يلقون النار ويستترون: إخفاقات في فحص الشكاوى بخصوص قتل وجرح فلسطينيين في إطار "مسيرات العودة" في قطاع غزة، والإستعانة بألية فحص الحقائق كأداة لمنع التحقيقات وتقديم الجنود للمحاكمة](#) (سبتمبر 2020).

107 ملف محكمة العدل العليا 3008/18، ييش دين وآخرون ضد رئيس الأركان العامة وآخرون، رد الدولة، 29.4.2018.

الذي يحدث في حالة القتال ضد قوة تعتبر تهديد جماعي. إن تعريف انسان كـ "محرض رئيسي" والسماح بإطلاق النار ذات القدرة الفتاكة عليه تمّوه الفروقات بين إطار فرض القانون وإطار قوانين القتال وكذلك تمّوه الفروقات بين المدنيين والمقاتلين.¹⁰⁸

وضع الجيش مسيرات العودة كأحداث حصلت في إطار المواجهة المسلحة بين حماس وإسرائيل، لذلك ادعى الجيش ان الإطار القانوني الذي ينظم تعليمات إطلاق النار خلال المظاهرات هو قوانين القتال.¹⁰⁹ السماح بإطلاق النار ذات القدرة الفتاكة تجاه "محرض رئيسي" ليست محدودة فقط لقطاع غزة. تستعمل قوات الأمن الإسرائيلي هذا المصطلح بشكل منتظم أيضاً في الضفة الغربية في حالات واضحة لفرض القانون.

كما ذكر سابقاً، في الإطار القانوني لفرض القانون يمكن إطلاق النار ذات القدرة الفتاكة فقط عندما يتواجد خطر فوري ومباشر تجاه أفراد قوات الأمن أو تجاه مدنيين آخرين. من هذه الناحية، تعليمات الجيش التي تسمح بإطلاق النار ذات القدرة الفتاكة بما يشمل "روجر" تجاه "محرضين رئيسيين"، الذين لا يشكلون خطراً فورياً وحقيقي على الحياة، تتناقض مع تعليمات إطلاق النار المسموحة في إطار فرض القانون وتتخالف مع القانون الدولي.

يصدر من مواد تحقيق الشرطة العسكرية المحققة ووحدة التحقيق مع أفراد الشرطة والتي وصلت "ييش دين" ان استعمال المصطلح "محرض رئيسي" شائع في التحقيقات مع الضباط، الشرطيين والجنود. من هذه الناحية، المصطلح "محرض رئيسي" والذي كما قلنا، يعتمد على مشاعر وأحاسيس الجنود والضباط على الأرض فقط، يوفر للضباط والجنود والشرطيين الحجة لإطلاق النار ويعفيهم من مسؤوليتهم الجنائية على أفعالهم. هكذا يسمح مذهب "المحرض الرئيسي" لجهاز الأمن بإطلاق النار في حالات لا يوجد بها خطر مباشر وفوري على الحياة والطبقة بعد ذلك على حالات القتل وحماية القناصين الإسرائيليين من الأبعاد الجنائية لأعمالهم.

يصدر من مواد التحقيق أن الأوامر التي أعطيت في إطار "المحرض الرئيسي" تسمح بإطلاق النار باتجاه الأرجل. استعمال الأسلحة ذات القدرة على الفتك بما يشمل "روجر" من الممكن أن تسبب الإصابات الخطيرة والموت أيضاً عند وجود النية بإصابة الجزء السفلي من الجسد. هذا الكلام صحيح أيضاً عند الحديث عن "روجر" في وضعيات دينامية ومتعددة المشتركين يتم بها إطلاق النار تجاه شخص يتحرك ومحاظ بالأشخاص. علينا أن نتذكر أن الحديث يدور عن سلاح غير دقيق الإصابة.

أحياناً، عندما يقتل القناصة الإسرائيليين الفلسطينيين ببندقية "روجر"، يدعي جهاز الأمن أن الأمر حدث عن طريق الخطأ بسبب محاولة فاشلة لإصابة محرض رئيسي كان واقفاً بالقرب من المكان أو محاولة فاشلة لإصابة الجزء السفلي من جسم المحرض الرئيسي. هكذا يسبب إطلاق النار في المظاهرات على من تم تعريفهم "محرضين رئيسيين" قتل الفلسطينيين ويعطي للشرطة والجيش مساحة مناورة بعد أفعالهم وأن يدعوا مرة تلو الأخرى أن القتل كان بالخطأ.

108 لقراءة المزيد: ألياف ليبليخ، "بين المذاهب: قانونية تعليمات إطلاق النار على حدود غزة حسب القانون الدولي بعد قرار محكمة العدل العليا"، عيوني مشباط 2(2020)، ص. 335-373. (بالعبرية).

109 ملف محكمة العدل العليا 3008/18، ييش دين وآخرون ضد رئيس الأركان العامة وآخرون، رد الدولة، 29.4.2018.

في مقابلة لموقع "والا" الإخباري، قال صاحب رتبة عالية في الجيش أن جندي قام بقتل ولد عمره 12 عام بالخطأ "لأنه كانت هنالك نية لإصابة الجزء السفلي من الجسم لكن العيار أصاب الأرض وتوفي الولد من شظية"¹¹⁰ في حالة مقتل علي أبو عليا الذي نراه في هذا التقرير،¹¹¹ تم الادعاء بأثر رجعي أن إصابته كانت نتيجة خطأ ضابط القوة الذي لم يرى علي واقفاً وراء "المحرّض الرئيسي" الذي، على ما يبدو، صوّب القناص نحوه.

حتى إن كان هذا الادعاء صحيحاً، فإن هذا بالضبط السبب الذي يميّز به القانون بين سلاح ذات قدرة فتاكة وسلاح ليس كذلك ويحدّد استعمال الأسلحة من النوع الأول. هكذا تؤدي التعليمات التي تسمح بإطلاق النار ذات قدرة فتاكة على "محرّض رئيسي"، أي شخص يتواجد في مظاهرة لكنه لا يشكل خطر على الحياة، لإصابة أو مقتل العابرين.

تسمح تعليمات إطلاق النار بأطلاق النار الفتاكة تجاه متظاهرين تم تعريفهم "محرّضين رئيسيين"، وهذا بالتناقض مع القانون الدولي الذي يسمح بإطلاق النار فقط في حالات يوجد بها خطر على الحياة. محاولة جهاز الأمن بالادعاء أن الإجراءات تسمح بإطلاق النار على الجزء السفلي من الجسم فقط وبذلك إعفاء نفسه من المسؤولية على القتل هي مبالغ بها. عندما يدور الحديث عن إطلاق النار ذات القدرة على القتل، فإن استعماله على مجموعة من الأشخاص سيؤدي حتماً لمقتل وإصابة العابرين.

"محرّض رئيسي" يعني رخصة للقتل: مقتل قصي العمور، 17 عام.



قصي العمور. الصورة من العائلة وبتسليم.

110 أمير بوحبوط، "ضابط برتبة عالية: قتل فلسطيني ابن 12 عام بمنطقة بيت لحم بالخطأ"، والا، 6.10.2015، (بالعبرية).

111 أنظروا ص44.

في حوالي الساعة 14:00 يوم 16.1.2017، دخلت قرية تقوع في الضفة الغربية ستة جيئات عسكرية. بعد حوالي ساعتين من تواجد القوة العسكرية في طرف البلدة، أطلق قناص وحدة المستعربين في حرس الحدود، الذي كان جالساً داخل جيب محضن، أربع رصاصات من بندقية "روجر" على قصي العمور ابن ال-17 عام وقتله. أصابت قصي رصاصتين برجليه ورصاصتين اخترقتا صدره. قبل هذا، وقف قصي مع صديقين له على بعد تقريباً 100 متر من الجنود ورمى الحجارة تجاه الجيئات العسكرية بواسطة مقلاع.

حسب أقوال ضابط الكتيبة الذي تواجد في المكان، فإن هدف دخول القوة العسكرية للبلدة الفلسطينية كان "خلق أعمال شغب كي تستطيع وحدة المستعربين لحرس الحدود الدخول للقرية والإسماك بالمرحضين الرئيسيين".¹¹² أي أن هدف دخول القوة العسكرية التي شملت مستعربين، شرطيو حرس الحدود وجنود، للقرية الفلسطينية في وضع النهار هو خلق الاستفزاز بشكل متعمد وخلق رد فعل من قبل المواطنين الفلسطينيين ضد قوات الأمن الإسرائيلية.

يصدر من مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" أن القرار بإطلاق النار بواسطة "روجر" جاء بعد عدم نجاح الخطة الأولى بقيام المستعربين باعتقال المتظاهرين. وصف ضابط الكتيبة الأمر في إفادته قائلاً: "بعد تقريباً ساعة ونصف، قرر ضابط اللواء وضابط الفرقة تغيير الخطة الأصلية (أي اعتقال المتظاهرين بيد المستعربين) ... والانتقال لإدارة أعمال شغب ووافق ضابط اللواء على إطلاق النار من بندقيتنا "روجر" تجاه المرحضين الرئيسيين".¹¹³

تم إطلاق النار تجاه المراهق دون أي تحذير مسبق ممكن أن يدل على النية بإطلاق نار فتاكة، مثل إطلاق النار في الهواء حسب تعليمات قوات الأمن الإسرائيلية عند اعتقال المشتبه بهم. تدل تصرفات الجنود في المكان على الراحة وعدم وجود خطر على الحياة. قال واحد من الشاهدين أنه رأى جنديين "مع سلاح توتو روجر، دخل واحد منهم الي الجيب والثاني مشى بين الجنود (على ما يبدو ضابط) وتحدث بالهاتف وعلى ما يبدو أعطى الأوامر للجنود وأشر على الأولاد في الحرش. استمر الأولاد حالياً برمي الحجارة على الجنود لكنهم رموا القليل من الحجارة وأيضاً من مسافة بعيدة، تقريباً 130 متر".¹¹⁴

فوراً بعد سقوطه على الأرض، ركض جنود وشرطيون الى قصي وركلوه وضربوه بينما كان ملقياً على الأرض ولا يتحرك. حسب أقوال شاهد كان في المكان، "بعد ذلك حملوه من يديه ورجليه وجروه بشكل غير إنساني مما أدى لارتطام رأسه بالحجارة والصخور".¹¹⁵ وضع الجنود قصي وراء الجيئات العسكرية وحسب أقوال شاهدين كانوا في المكان، لم يقدموا له الإسعاف لوقت طويل. في هذه المرحلة أطلق الجنود الرصاص المطاطي تجاه أخت قصي ومواطنين آخرين حاولوا الوصول الى قصي كي يفحصوه. وصل والدي قصي وأبناء عائلته للمكان وطالبوا برؤيته لكن الجنود "لم يسمحوا للأهل برؤية ابنهم

112 إفادة رأ، 30.1.17

113 المصدر نفسه.

114 مـخ، إفادة لباحث "ييش دين"، 9.2.2017.

115 المصدر نفسه.

بل صوّبوا بنادقهم تجاه العائلة وقامت جنديّة بدفع أخ وأم الجريح".¹¹⁶ نُقل قصي لسيارة اسعاف فلسطينية ووصل متوفياً للمستشفى.

ان مجمل الإفادات من الحدث، بما يشمل الصور والإفادات وإفادات القوة العسكرية التي تواجدت في المكان تدل أنه تم إطلاق النار على قصي مع أنه لم يشكل هو أو أصدقائه خطراً على حياة أي أحد من القوة العسكرية. بل أنه حتى لحظة إطلاق النار على قصي وإمساكه بهذه القسوة، لم يجذب تواجد القوة العسكرية في المكان تقريباً أي مقاومة من مواطني تقويع ما عدا عدد قليل من المواطنين الشباب الذين رموا الحجارة عن بعد كبير على القوة العسكرية. قال ضابط الكتيبة في إفادته ان "عدد المخّلين بالنظام في يوم الحدث كانت قليلة نسبياً لأنه حسب تقديري كان غالبية الشباب في العمل".¹¹⁷

خلال التحقيق في الحدث، ادعى قسم من عناصر الجيش والشرطة أنهم شعروا بالخطر على حياتهم قبل إطلاق النار على قصي. مثلاً، قال ضابط الكتيبة في نهاية إفادته أن "طوال العملية كانت حياة القوات بخطر".¹¹⁸ لكن على ما يبدو فإن الإفادات العامة عن الإحساس بالخطر على الحياة التي تعيد على نفسها خلال التحقيقات مع الجنود وعناصر الشرطة، تظهر وكأنها مأخوذة من كراس تعليمات إطلاق النار وتم استعمالها لتبرير إطلاق النار على شخص لم يكن أي تبرير لإطلاق النار عليه.

يظهر بوضوح من صور الموقع أنه على الرغم من أن قصي كان يرمي الحجارة من مقلع فانه لم يضع حياة الجنود بخطر فقد كان واقفاً على بعد أكثر من مئة متر عن القوة العسكرية ولم يكن مجال الإصابة ناجعاً من هذا البعد. بالإضافة، فإن تصرف قوات الأمن الذي كان هادئاً أيضاً يدعم الادعاء بعدم وجود خطر على حياتهم. لقد وصلوا للمكان لخلق الاشتباكات بينما كانوا مسلّحين ومحصّنين. لو شعروا بأي خطر على حياتهم كان بإمكانهم التصرف بطريقة أخرى لضمان سلامتهم مثل الانسحاب من البلدة أو إيجاد مكان آمناً أكثر للوقوف فيه قبل استعمال وسيلة فتاكة.

لم يتم إطلاق النار على قصي بسرعة، مما كان من الممكن أن يعطي انطباعاً طارئاً وان استعمال السلاح الفتاك كان الوسيلة الأخيرة. بل على العكس، لقد راقب القناص حركات قصي لفترة طويلة، بحث على موقع مريح لإطلاق النار وانتظر للحظة الملائمة لإطلاق النار دون اعتبار وجود الخطر على حياة الجنود أو المدنيين. إن البحث عن موقع مريح لإطلاق النار ومراقبة حركات قصي حدثت دون استعجال ودون أن يصيب حجراً واحداً أي من الجنود أو جيباتهم.

وصف ضابط الفرقة الظروف التي أطلق بها القناص النار على قصي عند تواجده في جيب عسكري محصّن: "قام المقاتل بإطلاق النار بواسطة "روجر" من داخل سيارة عند جلوسه في المقعد الأمامي جانب السائق أثناء توجيه الفوهة خارجاً من خلال فتحة لإطلاق النار في الزجاج الأمامي".¹¹⁹ تضيف

116 تم، إفادة لباحث "ييش دين"، 5.2.2017.

117 إفادة رأ، 30.1.2017.

118 المصدر نفسه.

119 إفادة الضابط، 14.2.2017.

أقوال القناص نفسه، شرطي في وحدة المستعربين، على الشعور بالراحة الذي شعر به وعدم تواجد أي خطر على حياة القوة العسكرية: "بدأنا بالتفتيش عن موقع مريح وناجع لإطلاق النار من ناحية المسافة والزاوية... أعطى لي الضابط الموافقة النهائية لإطلاق النار من "روجر" وبدأت بانتظار الفرصة الملائمة لإطلاق النار. انتظرت بضعة دقائق، بين 7-10، ربما أقل، لأنه كان يختبئ بين الأشجار... أطلقت 4 رصاصات على الهدف حتى رأيته يسقط..."¹²⁰ يظهر من هذه الإفادات ان القناص أطلق النار على قصبي وقتله دون أن يشكل أي خطر على القوة العسكرية التي اجتاحت القرية، وأنه لم يتم إطلاق النار كوسيلة أخيرة أو من شعور بالطوارئ بل كوسيلة أولى.



توثيق إطلاق النار على قصبي من الدرون العسكري.

تدل إفادات أفراد قوات الأمن الذي تواجدوا في المكان على التعامل المفضفاض باستعمال بنادق "روجر". حسب إفادة ضابط الفرقة، كانت التعليمات بإطلاق النار من "روجر" بهدف تنفيذ الاعتقال. من تحليل مواد التحقيق والإفادات من المكان، يظهر بشكل واضح أن النار أطلقت على قصبي دون أن يشكل خطر على حياة أي شخص. لم يكن إطلاق النار على قصبي "الوسيلة الأخيرة" التي هدفت لحماية الحياة بل وسيلة أولى في حدث بادر الجيش به من بدايته حتى نهايته والذي كان هدفه اعتقاله. إطلاق النار الفتاكة من قبل القناصين تجاه المتظاهرين كوسيلة للاعتقال يتناقض بشكل تام مع تعليمات القانون الدولي والقانون الإسرائيلي بشأن إطلاق النار.

في استئناف قَدَم باسم عائلة قصي ادعي أن تعليمات الجيش نفسها تسمح بإطلاق رصاصة واحدة فقط باتجاه الأرجل على من تم التعريف عنه "محزّض رئيسي"، لكن لم يتم إطلاق النار على قصي مرة أو مرتان بل أربع مرات، وطبعاً بعد أن أصيب من رصاصة واحدة لم يشكل أي خطر على من أطلق الرصاص أو أي شخص آخر.¹²¹

في مارس 2019 وصل "ييش دين" خبر إغلاق ملف التحقيق في يوليو 2018، تقريباً بعد الحدث بسنة ونصف. حسب أقوال النيابة العسكرية، تم القرار بإغلاق ملف التحقيق بشأن إطلاق النار على قصي دون محاكمة أي شخص من المسؤولين عن قتله بعد فحص الأدلة.¹²² استأنفت "ييش دين" على هذا القرار وطالبت بمحاكمة الضباط الذين أعطوا الأمر بإطلاق النار وكذلك الشرطي الذي أطلق النار وقتل قصي. ادعت "ييش دين" بالإستئناف الذي قدمته باسم عائلة قصي أن "إطلاق النار تجاه المرحوم كان غير قانوني، دون مبرر ومخالف لتعليمات إطلاق النار، والقرار بإغلاق ملف التحقيق دون اتخاذ أي خطوات قانونية ضد أي جهة عسكرية هو قرار خاطئ وغير منطقي".¹²³

على الرغم من الإخفاقات التي عرضت في الاستئناف والتي أشارت لتصرفات جنائية لمن كانت لهم يد بقتل قصي، رفضت النيابة العسكرية الاستئناف في 30.8.2021. في إعلانها عن رفض الاستئناف قيل ان تصرف القوات التي كانت بالحدث لا تبرر المحاكمة الجنائية. قيل أيضاً انه على الرغم من عدم تنفيذ جميع الشروط قبل إطلاق النار من "روجر"، الإعلان وإطلاق النار بالهواء، القرار بإطلاق النار على "محزّض رئيسي" حصل بشكل يتلائم مع تعليمات إطلاق النار.¹²⁴

سياسة الجيش والشرطة التي اخترعت المصطلح "المحزّض الرئيسي" او "المخلّ الرئيسي" أي انسان يمكن إطلاق النار عليه دون أن يشكل خطر حقيقي على حياة أحد، هي التي سمحت بقتل قصي والكثيرين الآخرين. في نهاية المطاف، وكما نرى من مواد التحقيق، فإن المصطلح غير الموضوعي "محزّض رئيسي" يستخدم كحجة لإطلاق النار على الفلسطينيين وبعدها يستخدم لحماية أفراد قوات الأمن الاسرائيلية قضائياً.

121 ييش دين للنيابة العسكرية، استئناف على القرار بإغلاق ملف الشرطة العسكرية المحققة الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية 20/2017، 11.11.2020.

122 النيابة للشؤون الميدانية لبيش دين، طلبك بشأن معرفة وضعية توجّهات "ييش دين" للنيابة العسكرية، 14.3.2019.

123 المصدر نفسه.

124 النيابة العسكرية ل"ييش دين"، 30.8.2021.

فرض القانون

تسود لدى الجمهور الإسرائيلي الفكرة أن تعليمات إطلاق النار والنيابة العسكرية تحدّد وحتى تقيد أيدي قوات الأمن الإسرائيلية.¹²⁵ ما يحدث بالفعل، وكما يظهر في المعطيات أدناه، هو أن عناصر الجيش والشرطة الإسرائيلية يعملون بمساحة متسامحة وواسعة ويحظون بالدعم التام وحتى بالحصانة من جهة جهاز فرض القانون العسكري.

يظهر من متابعة "ييش دين" أنه بين الأعوام 2017-2021 وصلت فقط 3 حالات لمرحلة تقديم لوائح اتهام ومحاكمة الجنود، وذلك من بين 409 حالات قتل فلسطينيين من قبل رجال الأمن التي وصلت لعلم الجيش. هذا يعني أنه في فترة خمس أعوام، فقط 0.7% من الشكاوى المتعلقة بقتل الفلسطينيين التي وصلت للجيش، أدت لمحاكمة الجنود. في الحالات النادرة هذه، أدين جنديين بمخالفات طفيفة وهي الخروج عن الصلاحية لدرجة المخاطرة بالحياة أو بالصحة وإلحاق الضرر الناتج عن الإهمال وأدين جندي آخر بالتسبب بالموت نتيجة للإهمال. العقوبات التي تلقاها الجنود كانت سخيفة مقارنة لأعمالهم وتعكس الاستهتار الاجرامي لجهاز فرض القانون العسكري بحياة الفلسطينيين. هكذا مثلاً، بين الأعوام 2017-2021، كان العقاب الأقصى الذي أعطي لجندي قتل فلسطيني وبعد أن أدين بتسبب للموت نتيجة الإهمال كانت فقط أعمال خدمة لثلاثة أشهر.¹²⁶

إضافة لذلك، لم يتم فتح ملفات تحقيق في أغلب الحالات التي قتل فيها جنود وشرطيون الفلسطينيون. على الرغم من توصيات لجنة طيركل بعدم الاتكال على التحقيق الميداني في التحقيق، يستمر الجيش باستخدام التحقيق الميداني لفحص شبهات جنائية. إن فحص الحقائق، الذي يسمى أيضاً تقدير الوقائع، الذي يحدث بعد عمليات عسكرية هو جهاز داخلي هدفه أن يخدم الجيش ويحسن عمل الوحدات المقاتلة. تستكفي النيابة العسكرية في العديد من الحالات بالنظر للتحقيق الميداني كي تتوصل للقرار بإغلاق الملف دون القيام بتحقيق جنائي.¹²⁷ من بين 409 شكاوى وصلت للجيش بين الأعوام 2017-2021 شأنها قتل فلسطينيين بيد الجنود، فقط 117 منها وصلت لمرحلة فتح ملف تحقيق.¹²⁸ كما ذكر سابقاً، تم تقديم لائحة اتهام فقط بثلاثة ملفات تم بها فتح ملف تحقيق جنائي.

ترافق "ييش دين" عائلات الضحايا في حالات قام بها جنود أو شرطيون إسرائيليون بقتل الفلسطينيين وتوفّر لهم المساعدة القانونية أمام السلطات الإسرائيلية إن رغبت بذلك. تأخذ المنظمة الإفادات من شهود ومضربون، تساعد على تقديم الشكاوى للشرطة أو للجيش، تقوم بمتابعة جميع خطوات التحقيق وأيضاً تساعد جهات التحقيق بالقيام بعملها عن طريق إعطاءها الأدلة، الوثائق والترجمة. خلافاً للشكاوى التي يتم تقديمها للشرطة بعد الشك بمخالفة جنائية لمواطنين، لا تؤدي الشكاوى التي يتم تمريرها للنيابة العسكرية لفتح ملف تحقيق

125 انظروا مثلاً: "بنيت: أخرجوا رجال القانون من غرف الحرب"، أخبار 2، 20.11.2018.

126 ييش دين، ورقة معطيات: تطبيق القانون على جنود إسرائيليين يشتهب باعتدائهم على فلسطينيين وممتلكاتهم. تلخيص معطيات 2017-2021. ديسمبر 2022، فيما يلي: تلخيص معطيات 2017-2021.

127 لقراءة المزيد: ييش دين، ورقة معلومات: تطبيق القانون على الجنود الإسرائيليين الذين يشتهب بقيامهم بإيذاء سكان فلسطينيين، ملخص معطيات 2019-2020، فيما يلي: تلخيص معطيات 2019-2020.

128 تلخيص معطيات 2017-2021.

بالشرط ويتم إغلاق أغلب الشكاوى دون تحقيق.¹²⁹ كون "بيش دين" ممثلة للضحايا، فإنها تطلب مواد التحقيق من الجهات المحققة في الحالات التي يتم بها فتح ملف تحقيق وإغلاقه دون محاكمة أحد، وذلك كي تتطلع إن كان هنالك أساساً للقرار بإغلاق الملف وإن تم التحقيق بالحدث بشكل لائق.

يمكن ان نتعلم من تجربة "بيش دين" أنه في الحالات النادرة التي فُتح بها ملف بعد مقتل فلسطيني، فإن الشرطة العسكرية المحققة والنيابة العسكرية تدير هذا الملف بإهمال شديد وإهمال ممنهج يصعب علينا بان لا نشك بأن الأمر مقصود. بالإضافة، ملفات التحقيق التي يتم فتحها بعد مقتل الفلسطينيين تستمر لفترات طويلة جداً، من تقديم الشكاوى حتى فتح ملف التحقيق وحتى الوصول للقرار، يحدث هذا أحياناً مع عدم التعهد بالأوقات القصوى التي أقرتها لجنة تشحونفر التي عملت على تنفيذ استنتاجات تقرير لجنة طيركل.¹³⁰ يحصل التحقيق مع الجنود والشرطيون بعد أشهر طويلة من الحدث وبعد أن كان الكفاية من الوقت لمن يتعلق بهم الأمر بتنسيق الإفادات.¹³¹ يظهر من إفادات رجال الأمن خلال التحقيق انه بسبب الوقت الطويل الذي مر، فانهم لا يتذكرون الحدث الذي يتم التحقيق معهم به أو ليسوا متأكدون من اشتراكهم به.

في أغلب حالات القتل التي قامت عناصر التحقيق العسكرية بالتحقيق بها، لم يتم محاكمة الجنود أو الضباط الذين كانوا مسؤولين عن القتل. يظهر من متابعة "بيش دين" لأجهزة فرض القانون العسكرية أن جهاز فرض القانون العسكري لا يحقق بشكل لائق بأحداث من هذا النوع ويعمل بالأساس كجهاز لطمس جرائم الجنود والشرطة، ويهدف ان يعرض للخارج جهاز فعال لفرض القانون.

يساعد تحليل مواد التحقيق التي وصلت "بيش دين" بعرض صورة أوسع لظروف إطلاق النار وجودة التحقيق. في إفادات أفراد الجيش والشرطة خلال التحقيق معهم بقتل فلسطينيين، تظهر المرة تلو الأخرى المصطلحات "محرض رئيسي" و"خطر على الحياة". يصعب معرفة إن كان فعلاً خطراً من أي نوع على قوة عسكرية مدربة ومدججة بالسلاح من قبل متظاهرين فلسطينيين، وبالطبع بأن الأمر يتعلق بعدة عوامل. إضافة لذلك، فإن التعريف على شخص كـ"محرض رئيسي" متعلق هو أيضاً بعدة عوامل تبقى سرية وبعيدة عن عين الجمهور وتستند بالأساس على أحاسيس الجنود غير الموضوعية. مع مرور الزمن، تبقى الإدعاءات بشأن الخطر على الحياة والتعريف على شخص كـ"محرض رئيسي" على ما هي في غرفة التحقيق ولا يشكك بها أحد، مما يعني السماح بإطلاق النار الفتاكة. من هذه الناحية، فإن المصطلحات "خطر على الحياة" و"محرض رئيسي" تستعمل كحجة بيد الجنود والشرطيون للسماح بإطلاق النار القاتلة تجاه الفلسطينيين. عن طريق المصطلح "محرض رئيسي" والاستعمال الواسع لادعاء الخطر على الحياة، أعطى جهاز الأمن الإسرائيلي الجنود الوسائل لإزالة المسؤولية الجنائية للجنود عن أفعالهم.

في إفادة أعطاهال "شوفريم شتيكا"، وصف جندي سابقاً هدف ترسيخ تعليمات إطلاق النار: "الجو في هذا الدرس كان ما هو الدفاع القانوني علي وماذا يسمح به القانون، كم يسمح لي القانون أو يمنعني من إطلاق النار... الجو في

129 تلخيص معطيات 2019-2020.

130 المصدر نفسه.

131 المصدر نفسه، ص. 20.

الفرقة كان (أن هدف الدرس) هو ماذا يجب علي أن أقول في التحقيق كي أخرج على ما يرام في حالة قمت بإطلاق النار على فلسطيني¹³².

تعليمات إطلاق النار الفضاضة والتي تعتمد على الأحاسيس غير الموضوعية للجنود لجانب الاستهتار بسلاح ال"روجر" وكذلك جهاز طمس التحقيق في حالات إطلاق النار تؤدي جميعها لنتائج حزينة ومعروفة مسبقاً. يخسر الفلسطينيون حياتهم عبثاً ودون أي عواقب تجاه أفراد قوات الأمن الإسرائيلية المسؤولين عن القتل.

إطلاق النار من بندقية "روجر" تجاه المتظاهرين: مقتل علي أبو عليا، 15 عاماً



علي أبو عليا، الصورة من العائلة وبنتسليم.

في يوم الجمعة الموافق 4.12.2020 حوالي الساعة 12:30، انطلقت في قرية المغير مسيرة ضد استيلاء المستوطنين على أراضي القرية. كان هذا الأسبوع الثالث على التوالي يخرج فيه مواطني القرية للتظاهر مع نهاية صلاة الجمعة احتجاجاً على إقامة بؤرة استيطانية جديدة جانب عين سامية الواقعة جنوب

132 شوفريم شتيكا، تعليمات إطلاق النار، لم ينشر بعد.

شرق المغير. حسب شاهد تواجد في المكان "اشترك في المسيرة حوالي 200 شخص، رجال ونساء وأولاد. تواجد الجيش على مدخل القرية. في الأسفل، جانب الشارع (شارع ألون) وقفت 4-5 جيبات وصعد الجنود منها على الأرجل الى التلة المطلة على البلدة". وأضاف "فوراً عند بدء المسيرة بدأ الجنود بإطلاق الغاز المسيل للدموع، قنابل الصوت والقنص بالرصاص الحي".¹³³

حصلت المظاهرة في أسفل التلة المطلة على شارع ألون ورفع المتظاهرون الأعلام وهتفوا الهتافات. في أعلى التلة تواجدت قوة عسكرية شملت عدداً من الجيبات، الجنود والقناصين ورمى بعض الشبان الحجارة باتجاه الجنود. علي أبو عليا، الذي احتفل بنفس اليوم بعيد ميلاده الـ15، وقف بعيداً عن الجنود نحو 250 متراً. حسب أقوال شاهد كان يقف جنبه، كان الولد يقصد العودة باتجاه القرية عندما أطلق قناص إسرائيلي النار عليه من بندقية "روجر". أصابت الرصاصة بطن علي ووقع فوراً على الأرض، أصحابه نقلوه على الفور بسيارة خاصة لتلقي العلاج في ترمسعيا ومن هناك تم نقله في سيارة الإسعاف للمستشفى في رام الله. حاول الأطباء انقاذ حياة علي ومر عملية جراحية استمرت ثلاث ساعات لكن إصابته كانت حرجة وتوفي في المستشفى.

حسب أقوال أحد الشاهدين، تواجد في المظاهرة أربعة قناصون، استلقى واحد منهم على الأرض وصوب بندقيته نحو المتظاهرين في أسفل التلة وأطلق النار على علي.¹³⁴ وصف شاهد آخر اللحظات العصيبة بعد إطلاق النار قائلاً: "رأيت أن علي مصاباً في بطنه، لم ينزف، وعلى ما يبدو كان نزيفه داخلي. حاولنا أن نتحدث معه لكنه لم يرد. وضعه أصدقاء في الكرسي الخلفي من السيارة وسافرنا للعبادة في ترمسعيا... تنفس علي بصعوبة وعلى ما يبدو لم يكن كامل الوعي. قالوا لنا في ترمسعيا أن وضع علي حرج".¹³⁵

رافقت "ييش دين" والد علي الذي طلب تقديم شكوى بعد مقتل ابته. قال الوالد لباحث "ييش دين" انه يعلم "أن سلطات الاحتلال لن تجلب له العدل" لكنه قرر تقديم شكوى ولو من أجل المبدأ. قال الوالد "لقد خسرت أعلى شيء لي. ولد عمره 15 عاماً ما زال مستقبه أمامه. ولد قتل بدم بارد".¹³⁶

في يناير 2021، أخبر الجيش "ييش دين" أنه تم فتح ملف تحقيق للشرطة العسكرية المحققة بعد الحدث. في نوفمبر 2021، 11 شهر بعد مقتل علي، قيل ل"ييش دين" أن التحقيق انتهى وتم نقل نتائج النيابة الميدانية. في 29 مارس 2023، بعد أكثر من عام وثلاثة أشهر على نقل مواد التحقيق لفحص النيابة، وصل ل"ييش دين" أنه بعد فحص نتائج التحقيق قررت النيابة العسكرية إغلاق ملف التحقيق دون اتخاذ خطوات قضائية تجاه أي احد.

وفقاً للإعلان عن إغلاق الملف، ينتج من مواد تحقيق الجيش أنه في نفس اليوم كان هنالك اخلاص عنيف بالنظام العام وفي إطاره تم رمي الحجارة والصخر باتجاه الجنود والذين ردوا بإطلاق وسائل تفريق

133 ب.أ.، إفادة لباحث ييش دين، 8.12.2020.

134 المصدر نفسه

135 أ.ن.، إفادة لباحث ييش دين، 9.12.2020.

136 أيمن أبو عليا، إفادة لباحث ييش دين، 4.12.2020.

المظاهرات و"روجر" باتجاه أرجل محرّضين رئيسيين. قيل أيضاً في الرسالة أن ضابط القوة وافق على إطلاق النار دون أن ينتبه أن علي تواجد وراء المحرّض الرئيسي الذي صوبوا نحوه وعلى ما يظهر أصيب علي بالخطأ من إطلاق النار. في رسالة من النيابة للشؤون الميدانية، قيل ل"ييش دين" أن الضابط الذي كان مسؤولاً عن الموافقة على إطلاق النار قد وُجِّع بيد قائد وتم عدم ترقية رتبته لمدة عام.¹³⁷

مثل الكثير من الآخرين، قُتل علي لأن إجراءات الجيش تسمح بإطلاق النار من "روجر" تجاه من يلقبون ب"محرّضين رئيسيين" خلال المظاهرات دون أن يشكلوا خطراً واضحاً ومباشراً. السماح بإطلاق النار من سلاح ذات قدرة فتاكة بما يشمل "روجر" تجاه شخص يتواجد في مظاهرة ومحاط بالكثير من الأشخاص سيؤدي بالضرورة إلى إصابة أشخاص لا علاقة لهم بالأمر وعابرين لأن الأمر يتعلق بالعديد من العوامل، مثل اتجاه الريح، دقة الإصابة ومهنية القناص.

ذنب علي ابن ال-15 كان أنه وقف بجانب أو بالقرب من أشخاص تم تعريفهم ك"محرّضين رئيسيين" وهدر دمهم. من هذه الناحية، ان استعمال "روجر" الذي دقته غير موثوق بها خلال مظاهرات مدنية يشترك بها الكثير من الأشخاص من الممكن أن تؤدي لإصابة غير مبررة بالأبرياء.

حسب رسالة إغلاق الملف، عملت القوة العسكرية في الموقع حسب إجراءات الجيش وأطلقت النيران من "روجر" عندما واجهت "خطر حقيقي".¹³⁸ مع ذلك، تماماً مثل مصطلح "محرّض رئيسي"، فإن المصطلحات "خطر حقيقي" أو "خطر على الحياة" تعتمد على الأحاسيس غير الموضوعية للجندي أو للشرطي والتي توسع بشكل عشوائي الوضعيات التي يمكن بها إطلاق النار الفتاكة تجاه الأشخاص. يظهر من مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" ان المصطلحات "محرّض رئيسي" و"خطر على الحياة" تستخدم بأثر رجعي في أحداث معينة بهدف تمكين طمس إطلاق النار الذي أدى للموت، صحيح أنه كانت نشاطات عنيفة خلال المظاهرة التي اشترك بها علي، مع ذلك هنالك شك كبير إن كانت حياة أحد الجنود في الموقع بخطر، خصوصاً أن الحديث يتم عن جيش مدجج بالسلاح ومحصن ويأتي جاهزاً لأحداث من هذا النوع. بالإضافة، تم إطلاق النار على علي عن بعد 250 متر على الأقل أثناء عدم تهديده لسلامة أي من الجنود.

137 نائب النائب العسكري للشؤون الميدانية لييش دين، 29.3.2023.

138 المصدر نفسه.

تلخيص

قرّر الجيش عام 2001 أن الـ"روجر" سلاح ذات قدرة فتاكة. منذ هذا القرار وحتى اليوم، قتل الجنود الإسرائيليون عشرات الفلسطينيين وأصابوا الكثيرين الآخرين من بنادق "روجر"، خلال أحداث لا تعتبر قتالية بل إخلال بالنظام العام. رسمياً، يدعي الجيش أن "روجر" هو ليس وسيلة لتفريق المظاهرات وأن تعليمات إطلاق النار منه هي صارمة مثل تعليمات إطلاق النار من البنادق الحية، لكن عملياً فإن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية لـ"روجر" لتفريق المظاهرات في الضفة الغربية أو حراسة الجدار الفاصل يأخذ ويتزايد.

يظهر من هذا التقرير أنه على الرغم من العلم أنه سلاح فتاك، يستمر الجيش باستخدام "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات في الضفة الغربية. فشل جهاز الأمن الإسرائيلي خلال عقدين بترسيخ التعليمات الرسمية بشأن استخدام سلاح "روجر". يستمر الضباط، الجنود والشرطيون الإسرائيليون بالظن أنه وسيلة لتفريق المظاهرات ولذلك يستخدمونه بأكثر حرية مما يؤدي لنتائج قاتلة.

عاد الجيش وادعى على مدار السنين أن الإجراءات بشأن استخدام الـ"روجر" هي صارمة وحتى مشابهة لإجراءات إطلاق الرصاص الحي مثل بنادق "ساعر" التي يستخدمها الجيش. مع ذلك، فإن النظر للأمثلة في هذا التقرير والاستطلاع على مواد التحقيق التي وصلت "ييش دين" تُظهر أن استخدام بنادق "روجر" وعايرات 0.22 كوسيلة لتفريق المظاهرات هي عادة منتشرة تدعمها سياسات الجيش والشرطة.

تعلمنا الأمثلة في هذا التقرير عن عادة منتشرة يقوم بها قناصة إسرائيليون بإطلاق النار على الفلسطينيين دون أي رمز لخطر حقيقي على حياة أفراد قوات الأمن أو المواطنين. هنالك أيضاً تقييدات رسمية لاستخدام الـ"روجر" مثل إطلاق النار على الجزء السفلي من الجسم لأنه سلاح فتاك، لكن ليس هنالك إمكانية بالانصياع لهذه التقييدات دون المخاطرة بإطلاق النار الذي من الممكن أن تكون نتيجته قتل وإصابة المدنيين والأبرياء. إضافة لذلك، "روجر" هو سلاح غير دقيق وغير موثوق به. عندما يتم استخدامه مقابل جمهور كبير، مثلاً في المظاهرات، فهذا يؤدي لأخطاء معروفة مسبقاً وهي الإصابات الحرجة والموت. تعدد الحالات التي قتل بها الجنود الفلسطينيون الذين عرّف عنهم جهاز الأمن بنفسه أنه لا علاقة لهم بالأمر هو دليل إضافي لذلك.

تسمح تعليمات الجيش بتشغيل قوة ذات قدرة على القتل تجاه من تم تعريفه "محرّض رئيسي" أو "محلّ رئيسي بالنظام" خلال المظاهرات والأحداث ذات الطابع المشابه، أيضاً عند عدم تواجد خطر على الحياة من قبل نفس الشخص. من هذه الناحية، لا تتوافق تعليمات الجيش مع القانون الدولي. استعمال الرصاص الحي، بما يشمل "روجر" في حالات لا يوجد بها خطر فوري ومباشر على الحياة يعتبر مخالفاً للقانون في إطار فرض القانون الذي يفرض على أحداث من هذا النوع، أحداث لا تعتبر قتالية ويسري عليها الإطار القانوني لفرض القانون والتي تسمح بإطلاق النار ذات قدرة فتاكة تسمح بذلك كوسيلة أخيرة فقط وبشرط تشكيل الشخص الذي تم إطلاق النار عليه الخطر الفوري على الحياة.

بالإضافة، فإن إطلاق الرصاص الحي كوسيلة أولى دون تحذير تجاه الفلسطينيين الذين يحاولون عبور الجدار الفاصل هو وصمة عار. يمكننا أن نرى من إفادات الشرطيون والتقارير في الإعلام أن السياسة الإسرائيلية تسمح بإطلاق النار تجاه من قام بتخريب الجدار بهدف عبورها. تماماً كما في المظاهرات، فإن الحديث هن هو عن مخالفة جنائية والتي تجبر الشرطة والجيش بالعمل حسب إطار فرض القانون وليس حسب قوانين القتال. على الأغلب فإن الحديث يجري عن مدنيين يحاولون عبور الجدار بهدف العمل أو الصلاة ولا يشكلون أي خطر على أحد ويدفعون ثمن هذه "المخالفة" بحياتهم.

تلعب دولة إسرائيل لعبة مزدوجة مع "روجر" وتخلق فارقاً بين التعليمات الرسمية بالنسبة للسلاح وبين استخدامه الواسع. وبذلك أيضاً تخلق سياسة لا يمكن رؤيتها كغير مقصودة. ذلك الى جانب قلة فهم الضباط، الجنود وعناصر الشرطة أن الحديث هو عن سلاح فتاك وخطر. نتيجة هذا الفارق هي عدد كبير من القتلى الفلسطينيين الأبرياء دون أن تتم محاكمة أي شخص من قوات الأمن على ذلك.

يسمح استخدام "روجر" للجيش المدافعة عن نفسه جمهورياً وقضائياً. تعليمات إطلاق النار التي تسمح بإطلاق النار في حالات لا يوجد بها بالشرط خطر على حياة قوات الأمن الإسرائيلية، مثل إطلاق النار على "محرض رئيسي" تحاول بذلك الدفاع قضائياً هم الجنود والشرطة الذين قاموا بقتل الفلسطينيين وإعفاءهم من الإجراء الجنائي. بالإضافة، يدعي الجيش في كثير من الأحيان انه لم يستخدم إطلاق النار الفتاك في أحداث قام بها قناصون بإطلاق النار من بنادق "روجر" وهكذا يتم وضع السلاح في إطار الأسلحة لتفريق المظاهرات فقط. هذه سياسة مقصودة لجهاز الأمن الإسرائيلي هدفها إعطاء حرية التصرف لقوات الجيش والشرطة.

تؤدي بعض الظروف لنتائج كارثية لقتل الفلسطينيين بيد قوات الأمن الإسرائيلية:

- عادة استخدام "روجر" كوسيلة لتفريق المظاهرات خلافاً لقرار النائب العسكري الرئيسي،
- التعامل المستخف مع السلاح من جهة الضباط والجنود الذين يروه كسلاح غير فتاك،
- تعليمات إطلاق النار التي تتناقض مع القانون الدولي وتسمح بإطلاق النار القاتلة على من يسمونهم "محرضين رئيسيين" دون ان يشكلوا خطراً على حياة أحد،
- تكتيم حالات القتل بيد الجهاز العسكري وعدم فرض القانون ضد الجنود والضباط الذين يستخدمون السلاح بشكل إجرامي.

بندقية "روجر" هي سلاح فتاك بكل معنى الكلمة، إطلاق القناصين للنار منه هو ليس وسيلة لتفريق المظاهرات. استخدام الـ "روجر" هو خطر والإصابة كوسيلة أولى ودون وجود خطر على الحياة هو غير قانوني. على جهاز الأمن الإسرائيلي التوقف فوراً عن استخدام الرصاص الحي، بما فيه بنادق "روجر" في المظاهرات وفي محاولات عبور الجدار التي تعتبر أحداث يسري عليها إطار فرض القانون والذي يحدد استعمال القوة الفتاكة ويشترط تواجد

ظروف واضحة قبل إطلاق النار. البلبلة التي تقوم بها دولة إسرائيل بين أحداث قتالية وأحداث جنائية وكذلك البلبلة بين المدنيين والمقاتلين، هي بنفسها مخالفة للقانون وتؤدي لمقتل الأبرياء. على المجتمع الدولي مطالبة دولة إسرائيل باحترام القانون الدولي، العمل في إطاره والتوقف فوراً عن استخدام "روجر" وكذلك عن إطلاق النار الحي في أحداث لا يوجد بها خطر حقيقي على قوات الأمن الإسرائيلية.